اليوم وليس غداً!

تتراكم مؤشرات الخطر الجسيم المحدق بسورية بلداً وشعباً بشكل متسارع. مؤشرات الخطر على وحدتها الجغرافية السياسية التي لا تأتى من جهة المحاولات الأمريكية للدفع باتجاه التقسيم فحسب، بل ومن واقع تضافر هذا الخطر مع الأخطار الأخرى، الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

مجرد الحديث عن مؤشرات سعر الصرف ومستوى المعيشة، ورغم أهميته، هو شيء، وما يعيشه السوريون من كوارث مباشرة جراء ذلك هو شيء آخر أكثر إيلاماً وعسفاً وظلماً مما يمكن أن تحمله أية مؤشرات أو أي كلام.

كذلك الأمر مع الأزمات الإنسانية العميقة المتراكمة بعضها فوق بعض، والتي يعانيها السوريون على امتداد أماكن تواجدهم، داخل سورية وخارجها. وهذه كلها تجد ترجمتها في التوتر الاجتماعي العالي، وما ينتجه بشكل طبيعي من توتر سياسي وأمنى، ناهيك عمن يسعون عامدين إلى استثماره في مزيد من الفوضى، وفي تفجير نهائي، لن تكون مهمته هذه المرة تأخير الحل، بل إنهاء أية إمكانية له من الأساس، عبر إنهاء وجود موضوعه؛ أي عبر إنهاء وجود سورية نفسها!

هو ناقوس خطر وجودي إذاً الذي يقرع الآن عبر المؤشرات المختلفة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، ويمكن حتى لأضعف الناس سمعاً ونظراً أن يسمع ويرى أصداءه.

ضمن هذه الإحداثيات، فإنّ المعيار الوطني اليوم، لم يعد مقتصراً على إرادة الحل السياسي بما تعنيه من تجاوب مع الخطوات اللازمة لتحقيقه عبر تطبيق كامل للقرار 2254 فحسب، بل بات مرتبطاً بسرعة ذلك التجاوب، وبسرعة ذلك الحل بالذات. الحل كان مطلوباً ومستحقاً أمس، واليوم بات ضرورة وجودية لا يمكن لسورية نفسها أن تستمر دونه، وغداً سيكون بلا معنى وبلا جدوى، لأنّ سورية نفسها قد لا تكون موجودة.

إنّ مختلف التفاصيل والعراقيل التي أعاقت الحل فيما مضى، والتي تعمّد تعظيمها المتشددون في الأطراف المختلفة، والذين لم يعد من معنى عملى للتفريق بينهم على أساس معارض وموال، لأنهم بالممارسة حليفان لبعضهما البعض، وعدوان للشعب السوري ككل، إنّ هذه التفاصيل والعراقيل كلها باتت اليوم، وفي ظل الوضع القائم، ترفأ وبطراً لا مكان له وليس مسموحاً أن يبقى له أي مكان. يشمل ذلك ما يتعلق باللجنة الدستورية والمبارزات عديمة المعنى، بل وقصيرة النظر «بأحسن الأحوال». يشمل أيضاً التموضع الدولي لسورية بالمعنى الاقتصادي، والذي ما يزال حتى اللحظة محكوماً لنمط تابع يمكن للغرب أن يخنقه في أية لحظة يشاء، وأكثر من ذلك محكوم لقوى فساد كبير وبنية فاسدة ليست عاجزة عن تقديم الحلول فحسب، بل وعاجزة حتى عن التوقف عن خلق الكوارث والمصائب للشعب السوري.

يشمل ذلك أيضاً، البنية السياسية التي تفتقد للحدود الدنيا من الحريات السياسية الضرورية للمجتمع، والتي ما تزال تصر على أنّ أفضل حال للشعب السوري هي حاله حين يصمت ويئنٌ في بطنه دون أن يسمع أنينه أحد.

إنّ تغييراً عميقاً وجذرياً عبر تطبيق كامل وسريع للقرار 2254، بات معياراً للوطنية السورية، وأهم من ذلك، فقد بات شرطاً لازماً لبقاء سورية نفسها... المعيار اليوم ليس الحل فحسب، بل سرعته.

الاثنين 27 كانون الثاني 2020

كرامة الوطن والمواطن فوق كك اعتبار

أسبوعيت - 24 صفحت ● الثمن «30) ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «20963 11 3120598 • بريد الكتروني: general@kassiovn.org



شؤون عمالية



جزء من قوى التغيير

الطبقة العاملة

ملف «سورية **2020**»

الحركة الشعبية

في لبنان



ملف «سورية **2020**»

ثلاث سنوات أستانا...

أين وصلت؟



شؤون محليت

حزب الإرادة الشعبية

في صناعة الطوابير

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



الوزن الفعلي للعمال

إذا قمنا بجردة حساب بسيطة لعام مضى، عن مجمل ما طرح بخصوص واقع الطبقة العاملة السورية، من حيث مطالبها وحقوقها المختلفة، نجد أنّ المحصلة النهائية لتلك الجردة خاسرة، والعمال قد فقدوا الكثير منها، وخاصة فيما يتعلق بمستوى معيشتهم وحقوقهم الأخرى، بينما القوى الثانية المتحكمة بمقاليد الثروة قد حققت أرباحاً كبيرة، بالمعنى المادي والسياسي الاقتصادي، وهذا له أسبابه ومسبباته، التي جعلت من الطبقة العاملة الحلقة الأضعف بمقاييس موازين القوى الطبقية السائدة، وهذا يعني: أنّ الطبقة العاملة بالرغم من التطورات التي طرأت عليها من حيث الكمية والنوعية، إلا أنها لم تتمكن من أن تكون طرفاً وازناً في معادلة الصراع مع قوى رأس المال لأسباب عدة، منها: مستوى الحريات الديمقراطية والنقابية التى كانت إحدى تجلياتها الانتخابات الأخيرة، وهذه مرتبطة ببنية النظام السياسي والاقتصادى السائد والمعيق لتطور القوى المنتجة وأدوات الإنتاج في الاقتصاد الحقيقي، ومُعيق لإمكانية الطبقة العاملة في تنظيم نفسها

لقد تم تجريد الطبقة العاملة من أدواتها، التي يمكن من خلالها أن تدافع عن مصالحها الاقتصادية ضمن الشروط التي تعمل بها، بالرغم من أن الدستور السوري، قد نص في مادته الـ44 على حق الإضراب للطبقة العاملة، وعلى استقلالية حركتها النقابية، بعيداً عن أية هيمنة أو وصاية على قراراتها، وحقها بالتعبير عن مصالح من تمثل، أي: بعيداً عن المادة الثامنة في الدستور القديم، ولكن هذا شيء وقدرة الطبقة العاملة على حماية حقوقها الدستورية شيء آخر.

لماذا قمنا باستعراض ذلك الواقع وأثاره على مصالح الطبقة العاملة؟ كيما تكون تلك التجربة المريرة والمأساوية، التي سببتها السياسات الليبرالية ضمن النموذج الاقتصادي السائد حاضرة، وبالتالي، إن حل الأزمة السورية، على أساس الحل السياسي المستند إلى قرارات الأمم المتحدة، والتي يجري الآن العمل على الحل وفقها بالرغم من المعيقات الكبرى التي تواجه الحل، سيفتح أفاقاً واسعة أمام القوى الوطنية، ومنها الحركة النقابية والطبقة العاملة، باتجاه الصراع السلمي والمكشوف مع تلك القوى على أساس المصالح الوطنية للشعب السوري الاقتصادية والسياسية، وفي القلب منها قضية توزيع الثروة ونموذج اقتصادي جديد، أي: بما يعبر عن توزيع عادل للدخل الوطنى المختل توزيعه الأن لصالح قوى الفساد والاحتكار الكبرى، التي أفقرت الشعب السوري، ومنه الطبقة العاملة السورية، مما يعني بالضرورة أن تنتزع الطبقة العاملة أدواتها النضالية التي خسرتها، والتي تمكنها من المساهمة في تحقيق التغيير الجذري المطلوب لمصلحة أغلبية الشعب السورى المقهور، في الاقتصاد والسياسة والديمقراطية. فهل تفعلها الطبقة العاملة؟.

الأجور بين الحكومة ودور النقابات



دوماً تتحدث الحكومة بضرورة زيادة الإنتاج عند مواجهتها بضرورة زيادة الأجور والرواتب مع العلم أن الأجور يجب أن تتناسب مع الأسعار كما نص على ذلك الدستور السوري لعام 2012 في المادة الثالثة عشر التي نصت على أنه «تهدف السياسات الاقتصادية إلى تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع والأفراد عبر تحقيق النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية للوصول إلى التنمية الشاملة والمتوازنة» ولطالما تجاهلت الحكومة الدستور ، وخصوصاً في النصوص التي تهم الطبقة العاملة وتتبع سياسات اقتصادية مخالفة له وللمبادئ الاقتصادية التي نص عليها.

■ أديب خالد

كلمة حق يراد بها باطل

حتى الكلام الحكومي اليومي والمتكرر عن ضـرورّة زيـادةً الإنتاج، وإعادة تشغيل المعامل، لا تلتزم به الحكومة على أرض الواقع، ولم تقدم خطة اقتصادية حقيقية للنهوض بالقطاع العام الاقتصادي كما أكد عليه الدستور في المادة الثالثة عشر «يقوم النشاط الاقتصادي على أساس تنمية النشاط الاقتصادي العام» ولم تقدم الأموال والتسهيلات والدعم الذي يتطلب ذلك، وأغلب قراراتها الاقتصادية تعتمد على دعم الاستيراد وتأمين الأموال للمستوردين وطرح أشكال من الخصخصة لقطاع الدولة عبر طرحها لقانون التشاركية وغيره من القوانين، وفتح منشأتنا الاقتصادية أمام المستثمرين المحليين والأجانب، وبشروط مجحفة، بعد أن هيأت الأرضية القانونية والتشريعية لذلك ابتداء من قانون العمل رقم 17

لعام 2010 وليس انتهاء بقانون التشاركية لعام 2015.

إذاً كل الكلام الحكومي عن ضرورة زيادة الإنتاج لزيادة الرواتب هو ذر للرماد في العيون، وتهرب من المسؤوليات، والسياسات الاقتصادية الحكومية تتجه إلى مزيد من إفقار الطبقة العاملة، لنا بياناتها حول فاتورة الدعم المزعومة، والتي تذكرنا من خلالها بمكارمها تمهيداً لمزيد من رفع الأسعار، لفتح شهية المستثمرين للإقبال على الاستثمار في منشأت القطاع العام.

وطالما هذه سياسات الحكومة، فالوضع لن يتغير ويسير نحو الأسـوأ ولا بد من استخدام وسائل الضغط الدستورية للتأثير على الحكومة وقراراتها وتغيير سياساتها الاقتصادية ودفعها نحو الالتزام بمبادئ الدستور.

دور النقابات

القائمون على الاتحاد العام لنقابات العمال لا يطالبون الحكومة

بتطبيق الدستور، ولا يتحدثون عن ضرورة رفع الأجور والرواتب بما يتناسب والأسعار، ولا يتسلح هؤلاء بالنصوص الدستورية التي تسمح لهم بلعب دورهم النضالي المطلوب منهم بسبب تبنيهم شعار «نحن والحكومة شركاء» بل يمكن أن يطالبوا وبكل خجل وبأحسن الأحوال بتحسين متممات الأجور والرواتب من حوافز ومكافأت لرفع مستوى معيشة العمال، وهذا بحد ذاته غير كاف، ولا يسد رمق العمال حتى، فماذا سيستفيد العمال من رفع هذه المتممات في ظل هذه الهوة الكبيرة بين الأجور والأسعار.

عمال القطاع الخاص

لا بل حتى منظمات العمال ومن ورائها الحكومة، تمنع العمال في القطاع الخاص من المطالبة بحقوقهم عبر الطرق القانونية والدستورية المشروعة تحت حجج كاذبة وواهية، هدفها الوحيد التماهي مع سياسة الحكومة الاقتصادية في دعم أرباب العمل على حساب العمال. ولا تلعب تلك

المنظمات سوى دور الوسيط بين العمال وأرباب العمل، وهذا بحد ذاته يعني تنحي النقابات عن وظيفتها الحقيقية، وتحيزاً واضحاً لمصالح أرباب العمل. الإضراب السلاح الوحيد

النقابات لا تملك أي شيء تقدمه للطبقة العاملة سوى بعض الخطابات، ليسد بها العمال رمقهم دون أي تحرك جدي يمكن من خلاله الضغط على الحكومة عبر زيادة الأجور والرواتب، خاصة وأن الإضراب وهو السلاح الوحيد في يد الطبقة العاملة قد نص عليه الدستور في المادة العاملة، وهو حق مشروع للطبقة العاملة، وهو الطريق الوحيد للضغط على الحكومة.

ولكن الشعار الذي ترفعه النقابات، والذي رُفع نتيجة لتطبيق المادة الثامنة من الدستور السابق تعرقل هذا التحرك وتحد من قوة النقابات الطبقة العاملة ومطالبها وتمنعها من التحرك منفردة للمطالبة بتك الحقوق.

من تاریخ إضرابات عمال سوریت

بدأ التكون الجنيني للطبقة العاملة السورية مع تكوين الحرف الصناعية البسيطة إبّان فترة الاستعمار العثماني، ونشطت نضالاتها ضداضطهاد الولاة العثمانيين منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر ، حيث اتسمت هذه النضالات بالمطلبية البسيطة، هذا إضافة إلى تحركات العامة، وخاصة في المدن الكبرى كدمشق وحلب، وأول شريحة عمالية قد نضج عودها كانت شريحة عمال السكك الحديدية، حيث نفذوا أول إضراب جماعي في عام 1908 قام به عمال السكك الحديدية في سورية ولبنّان مطالبين بتحُسين شرّوط العمل وزيادة الأجور وتنظيم العمل، وقد استطاعوا نيل مطالبهم هذه ومن ثم أخذت الحركة الإضرابية تتصاعد في البلاد.



في حزيران من عام 1913 قام عشرات الآلاف من عمال النسيج باحتجاجات مختلفة من إضرابات واعتصامات مطالبين ببعض حقوقهم، ومنها تحسين ظروف وشروط العمل، وكذلك زيادة أجورهم، حيث استطاعوا تحصيل بعض مطالبهم في صراعهم هذا، ومنها زيادة أجرهم. وقد قدر عدد العمال المشاركين في هذه الاحتجاجات بأكثر من أربعين ألف عامل، ويذكر في كتاب «أضواء على الرأسمال الأجنبي في سورية» لمؤلفه الدكتور بدر الدين السباعي أنـُه في منصف القرن التاسع عشر كان يعمل في مدينة حلب خمسة عشر ألف نول في النسيج الحريري، وكذلك مثل هذا العدد في مدينة حمص، وبهذا الخصوص، يمكن الإشارة إلى شهرة السيف الدمشقي، والنسيج النوعي الممتاز الذي اقترن باسم دمشق دامسكو أو

وعمال النسيج وعمال المطابع وعمال التبغ. وتم إنشاء عدة نقابات، مثل نقابة عمال الطباعة، والميكانيك والنجارين وصناعة النسيج الميكانيكية، وبلغ عددها حتى نهاية عام 1936 أكثر من /390/ نقابة، وكانت أولاها نقابة عمال التريكو التي أنشئت عام 1925 في دمشق، حيث لعبت هذه النقابة دوراً متميزاً، وقامت بقيادة الحركة النقابية، ليس على مستوى مدينة دمشق فقط، وإنما على كافة عمال سورية، وما زالت حركة الإضرابات مستمرة منذ عام 1930 حتى عام 1934 وخاصة في حلب والمدن السورية الأخرى، وكان يغلب في كثير من الأحيان على هذه النضالات طابع العفوية. فى عام 1938 أعلن المؤتمر العام

وخاصة عمال السكك الحديدية

الثالث لاتحاد نقابات العمال الدعوة

دامسق الشهير حتى الأن في معظم

وتعتبر الصناعة في سورية حديثة العهد لاسيما بعد الحرب العالمية الثانية وبعد الاستقلال الوطني، حيث كانت قد بدأت مع انهيار الدولة العثمانية في عام 1918، والطبقة العاملة أخذ يتبلور وعيها الطبقى، ونشأ منذ هذا التاريخ وحتى عام 1933 ما يقارب 185 مشروعاً صناعياً كبيراً وصغيراً، ووسعت ما يقارب 320 منشأة قديمة، وكان معمل إسمنت دمر من أكبر المعامل الذي انشئ عام 1928 حيث سبقت ذلك بعض الصناعات، مثل مكننة للحرير، والتبغ وظهور خطوط السكك الحديدية كما ذكرنا أنفأ. وتشكلت طبقة عاملة صناعية منذ عام 1929 حيث نشطت وازدادت حركة الإضرابات منذ عام 1926م

إلى إضراب عام، مما أجبر الحكومة ضد الاحتلال الفرنسي، حيث دخل إضراب العمال الستيني الذي دام /60 يوماً/ التاريخ كأحد أشكال في العام نفسه على إصدار تشريع خاص بإنشاء نقابات خاصة بالعمال. انتزاع معاهدة الاستقلال، وتعتبر لقد ناضلت الطبقة العاملة السورية إضرابات عمال دمشق وحلب من طوال سنين عديدة من أجل حرية أقوى الإضرابات، حيث ساهمت في إسقاط الديكتاتوريات العسكرية، التنظيم النقابي، وأيضاً في كافة المجالات الوطنية والتضَّامن وضد الأحلاف الاستعمارية، وكانت العمالي العالمي، وضد الاستعمار الطبقة العاملة أساس المقاومة بكل أشكاله والرجعية، وفي الشعبية، وفي نهاية السبعينات سبيل التقدم الاجتماعي للشعب السوري، وتراكمت لدى الطبقة من القرن الماضي قام عمال النفط العاملة السورية تجاربها النقابية فى حقول الرميلان بإضراب عن والمطلبية ووصلت إلى مرحلة العمل، وطالب العمال بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل، وتركوا جديدة هامة في موقعها ومكانتها فى الجغرافية الطبقية الوطنية، أعمالهم في إدارة وتشغيل حقول النفط، ولم تستطع الأجهزة المعنية وأيضاً في وعيها الطبقي الاجتماعي كسر الإضراب أو إنهائه باستعمال والسياسي، حيث امتلكت حركتها القوة، مما اضطر الحكومة إلى تقديم النقابية المستقلة، وشكلت القاعدة الجماهيرية لكافة النضالات التي بعض التنازلات وحصل العمال على زيادات في الأجور. خاضها الشعب السوري، وخاصةٌ

الطيقة العاملة



فض إضراب 300 عامل مصري

قام عمال شركة إيجيبت بفض إضرابهم- بعد أن خضعت إدارة الشركة للجلوس إلى طاولة التفاوض الودي والحوار مع العمال- من أجل المطالبة بحقوقهم، وخاصة صرف أجورهم المتأخرة منذ عدة أشهر، وكان أكثر من 300 عامل بشركة إيجيبت الواقعة في المنطقة الصناعة الرابعة في محافظة الجيزة، من أجل المطالبة بحقوقهم، وكان وزير القوى العاملة في مصر، قد طلب من مديرية العمل بالتواصل مع إدارة الشركة لحل مشكلة العاملين بالطرق الودية، وحصول العمال على حقوقهم كاملة طالما أنها في الإطار القانوني، والعمل على صرف رواتبهم المتوقفة منذ شهر كانون الأول 2019 وخلال شهر كانون الثاني 2020.



عودة عمال مصنع سيارات «رينو سامسونج» للعمل في كوريا

أعلنت الشركة الكورية الجنوبية رينو سامسونج موتورز كورب لصناعة السيارات، الخميس الماضي، انتهاء الإغلاق لمصنعها، والبدء بالمفاوضات بشأن الأجور مع نقابة العمال، هذا وقد قرّر عمال رينو يوم الثلاثاء الماضي سامسونج تعليق إضرابهم الجزئي في مصنع الشركة بمدينة بوسان التي تبعد عَّن العاصمة سيئول 453 كيلومتراً. وقد نقلت وكالة يونهاب الكورية الجنوبية أن الشركة والنقابة ستجلسان إلى طاولة المفاوضات خلال الفترة من 4 إلى 7 شباط المقبل من أجل تحقيق اختراق في المفاوضات حول الأجور المتنازع عليها منذ 2019. وخلال الإضراب أدى إلى تراجع الإنتاج بما يقارب 10400 سيارة.



إضراب عمال مناجم النحاس أساركو الأمريكية

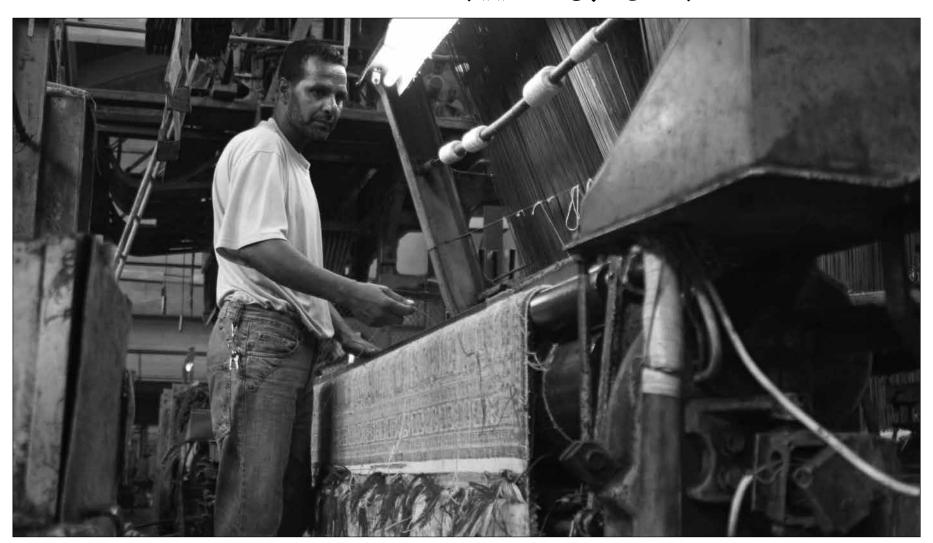
دخل الإضراب الذي قام به 1800 من عمال مناجم النحاس في منشأت أساركو في أريزونا وتكساس شهره الرابع. مطالبين شركة النحاس العملاقة بمضاعفة تكاليف الرعاية الصحية، وزيادة الأجور، حيث غالبية العمال منذ عشر سنوات لم يحصلوا على زيادة في الأجر، وكذلك زيادة على المعاشات التقاعدية. بدأ الإضراب في 13 تشرين الثاني، وتعتبر هذه الشركة الأمريكية المكسيكية من الشركات العالمية العملاقة ورابع أكبر منتج للنحاس في العالم، وتهيمن على صناعة تعدين النحاس والمعادن بأكملها، وقالت النقابات إن هذه الشركة هي صاحب عمل مارق يجب الضغط عليه للالتزام بقوانين العمل، وهناك شعور واسع النطاق بالتضامن الدولي معهم.



عمال الجزائرية للمياه يستأنفون عملهم

استأنف عمال مؤسسة «الجزائرية» للمياه عملهم بعد تنظيمهم لحركة احتجاجية دامت قرابة ثلاثة أشهر، مع احتفاظهم بتنظيم يوم إضراب أسبوعي بعد التوقيع على مذكرة التفاهم الموقعة بين وزارة الموارد المائية واتحاد النقابات، وينص الاتفاق بأثر رجعى ابتداء من هذا الشهر حسب ما ذكر عضو المجلس النقابي بعدة زيادات طلبها العمال، مثل الأجور وبعض الترفيعات، وكان قد طالب عمال الجزائرية للمياه في زيادة الأجور وإعادة تقييم الأجر التقاعدي.

الطبقة العاملة جزء من قوى التغيير



المؤشرات السياسية على الأرض تؤكد على وجود حلول سياسية للأزمة السورية، والتبدل في مواقف الأطراف المختلفة الدولية والإقليمية التي لها علاقة بالأزمة السورية نتيجة التغير في موآزين القوى تؤكد على تلك المؤشرات، بالرغم من كل المّواقف التي يطلقها المتشددون لإعاقة أية حَلُول يمكن أن تؤمن الوصول إلى حل سياسي يُنهي الأزمة السورية على أساس المصالح العَميقة للشعب السُّوري.

■ عادك ياسين

مرحلة جديدة..

هذا يعنى: أن مرحلة جديدة من . الصراع ستبدأ، الأساس فيها الطاولة المستديرة التى سيطرح عليها كل طرف ما لديه من الأفكار والتوجهات والبرامج المعبرة سياسيأ وطبقيأ ووطنياً عما ستكون عليه سورية القادمة. وبالتالي، سيتم تحشيد القوى بهذا الاتجاه تجآه الفعل السياسي الذي لابد أن يشارك فيه أصحاب المصلحة الحقيقية من عمال وفلاحين وحرفيين والقوى المجتمعية الأخرى، وهذا العمل خاضع بالنهاية لموازين القوى التي تتغير على أساس تكون القناعة بأنّ الحل السياسي هو الحل الوحيد الذي سيخرج البلاد والعباد من المحنة الكبيرة، التي لم يكن لهم ناقة ولا جمل فى الشكل الّذي سارت عليه الأزمة.

لقد تشكلت على الأرض وستتشكل لاحقاً، اصطفافات مجتمعية وسياسية سيكون لها الدور المهم في دفع العملية السياسية باتجاه الحلول الحقيقية للشعب السوري، وهي من ستحدد مستقبل سورية القادمة المرهون مستقبلها بخيارين أساسيين:

إما أن تكون سورية مستقلة بقرارها السياسي والاقتصادي مؤمنة مطالب الشعب السوري، وخاصة حاجاته

السياسات الليبرالية، ومحافظة أيضاً على وحدتها الوطنية والجغرافية، وهذا يعنى: أن تكون ديمقراطيةً، يملك الشعب فيها سلطته الحقيقية، ومقاومته للمشاريع والقوى الاستعمارية، وفي

وهذا ما تسعى إليه الأطراف المتشددة بعمليات الإعاقة لمسار الحل السياسي الذي بدأ يركب على السكة من خلال البدء بجلسات اللجنة الدستورية، التي هي بوابة وبداية انطلاق الحل، حيث تعثّر مسارها مؤقتاً، وهذا يتصادم مع إرادة ومصالح الشعب السوري وتاريخه الوطنى المعادي للمشاريع والأحلاف الاستعمارية من كل شاكلة ولون.

إنَّ مقدمات الانتصار في الصراع السياسي القادم على القوى المتشددة فى الطرفين- التى لها مصلحة حقيقية في إدامة الأزمة واستمرار نزيف الدم السوري- يعتمد على الدور الذي ستلعبه القوى الوطنية من أحزاب ومنظمات مجتمعية ونقابات عمَّالية ومهنية في خلق موازين القوى الكافية والقادرة على التصدي لما هو مرسوم لسورية القادمة، وذلك اعتماداً على

الأساسية التي يفتقدها الآن بسبب

انَّ المعركة

السياسية قد

تكون ضراوتها

أشد من ضراوة

بسبب علاقتها

للشعب السوري

المعارك

العسكرية

بالمصالح

العميقة

السياسية

والاقتصادية

مقدمتها العدو الصهيوني. أو تكون سورية في المقلب الآخر،

مقدمات الانتصار

إرادة الشعب السورى بأغلبيته الفقيرة بضرورة التغيير الجذري الذي سيحقق للشعب معالجة حقيقية.

يجري الإعداد منذ فترة ليست بالقصيرة لليوم الأول لما بعد الأزمة من برامج ودراسات اقتصادية واجتماعية، والاعداد لمرحلة الإعمار، وكيف ستؤمن الموارد لهذا الغرض، ومن سيدير تلك المهمة وكيف ستدار

تك المشاريع توضح رؤية تك القوى

والجهات التي تريد الاستثمار في الأزمة السوريّة وحقوق السوريين، وتعكس إلى حد بعيد ما يُرسم لسورية وِللشعب السوري، خُاصةُ الفقراء منهم. إنَّ الفقر والبطالة ومدن العشوائيات وتراجع الإنتاج الحقيقي في قطاع الدولة والقطاع الخاص، وتعزيز الاتجاه نحو الاقتصاد الريعي، وتدني مستوى الأجور الحقيقية والاسمية، وارتفاع الأسعار الفاحش... إلخ. هذه خارطة الطريق لسورية، التي عملت على تطبيقها قوى رأس المال وقوى الفساد في مراحل ما قبل الأزمة، وتعمل على استكمالها بخطوات مدروسة وواضحة المعالم، فالإنتاج الأن في أسوأ حالاته من فقدان للمواد الأولية ونقص كبير في اليد العاملة، وتوقف لخطوط الإنتاج، وكساد لما ينتج من بضائع على قلتها، الأن استكملت الحكومة إجراءاتها بتسريح العمال والموظفين العاملين بعقود مؤقته، أي أن الحكومة قد زادت الطين بلة بطرحها لهؤلاء العمال على قارعة الطريق ليبحثوا عن فرص عمل جديدة يسدون فيها الرمق.

إنَّ جملة السياسات الليبرالية التي تتبع منذ ما قبل الأزمة وحتى الأنّ

تلتقي في منهجها وخطواتها مع جملة المشاريع التى طرحتها وما زالت تطرحها المنظمات الغربية، للشكل والمضمون المفترض أن تكون عليه سورية، وستكون تلك المشاريع على طاولة الحوار القادم لليوم الأول لِما بعد الأزمة، وهي مجال للصراع بين برنامجين لا ثالث لهما، برنامج المنهوبين وبرنامج الناهبين، كما تؤكد على ذلك دراساتهم، المشرفة على إعدادها المراكز المالية الغربية «منظمة الأسكوا، وصندوق النقد الدولي....»، ومراكز الأبحاث التابعة لها لتكون مكملة لما يطرح سياسياً من الحلول التي يحاولون تسويقها، ومحصلتها إن تجحوا، تقاسم الغنائم بين قوى الفساد في الخارج والداخل مع تغيير في الحصص وفقاً لوزن كل

تلازم المعركتين.. التغيير والتحرير

إنَّ المعركة السياسية قد تكون ضراوتها أشد من ضراوة المعارك العسكرية، بسبب علاقتها بالمصالح العميقة للشعب السوري السياسية والاقتصادية، ولخوضها يتطلب من القوى الوطنية، وفى مقدمتها الحركة النقابية والطبقة العاملة السورية، تحشيد القوى المجتمعية، وتنظيمها تنظيماً يمكنها من خوض المعركة بنجاح سياسياً ووطنياً، والطبقة العاملة السورية يقع على عاتقها الإسهام الفعلى في قيادة عملية التغيير الجذري لما تحمله من عناصر قوة أساسية تمكنها من خوض المعركة إلى نهاياتها، إلى جانب كل القوى الوطنية التي لها مصلحة في عملية التغيير الجذري.

الحركة الشعبية في لبنان بين الإحجام السياسي والتعطّل التاريخي للنظام

عند تقييم تطور الحركة الشعبية في لبنان، والمهام المطروحة عليها في إستراتيجيتها وتكتيكها، لا يمكن تخطى توصيف الأزمة الخاصة بالنموذج اللبناني، في تعقيدها، ربطاً بالأزمة العامة للإمبريالية وانعكاسها على المنطقة. وفي سياق جدلية: الحركة الشعبية- أزمة النظام، تتوضح ملامح اتجاه الحركة الشعبية وأسباب الانغلاق النسبى لأفقها الراهن.

■ محمد المعوش

من إيطاليا: الاقتصاد السياسي لتفكك النموذج اللبناني ومعانيت في كتاب «محاضرات فيّ الفاشية» الصادر

عنّ دار الفارابي- بيروّت «1981–طبعة ثانية»، هناك مجموعة من المحاضرات التي ألقاها زعيم الحزب الشيوعي الإيطالي بالميرو تولياتي في موسكو عام 1935 أمام . محموعة من العمال الإيطاليين. في سياق تقييمه للظاهرة الفاشية يركّز تولياتي على السياق الإيطالي، وهذا ما يهمنا فيما يتعلق بالنموذجُ اللبناني من حيث ضعف تطور الاقتصاد الرأسمالي التقليدي «الإنتاج الصناعي» وانعكاسه على البنية الاجتماعية من حيث دوره في بلورة التمايزات وفرزه الواضح للقوى الطبقية إلى فئتين متصارعتين نقيضتين: البورجوازية والبروليتاريا، وانعكاس ذلك على الحياة السياسية وأحزابها وجهاز الدولة. ويقول تولياتي: «إن الظاهرة لسياسية هي نتيجة مباشرة لبنية الاقتصاد الإيطالي. هذا الضعف السياسي هو نتيجة لواقع أن الصناعة الكبيرة ليست بقادرة على تنظيم كل الحياة الاقتصادية للأمة،» كبقاء ثقل كبير للاقتصاد الزراعي والفئات الوسطية. ويُكمل تولياتي بأنه في إيطاليا توجد جماعات وأحزاب لم تُفلح بالتوحد في تيار متماسك يمثّل تيارات البورجوازية الإيطالية. بل على العكس، الحدود بين الأحزاب غامضة، إلى حد أن الوجود غالباً هو لزعامات فردية ومناطقية ومجموعات ضيقة. ويعتبر تولياتي أن هذه الميزة الإيطالية صعّبت من وحدة البورجوازية وقدرتها على ممارسة السلطة بشكل يمكّنها من المناورة وإيجاد المخارج، وهو من الأسباب التي مُهّدت للفاشية كمخرج من الأزمة الاقتصادية والسياسية على السواء، في ظل تصاعد

الدروس من إيطاليا تشكلٌ أحد المراجع المناسبة لمقاربة ظروف الدول التابعة من حيث تخلّف تطوّر البنية التقليدية للبورجوازية، ولكن لبنان أكثرها، كونه لم يشهد ظاهرة ما سمى بالـ «البورجوازية الوطنية» التي شكَّلتُ إلى حد ما قاعدة تصنيعية وسيادة تيار حاكم عبر حزب حاكم واضح المعالم، كصورة لتوحّد قوى طبقية مختلفة. وهذا التوصيف يساعد على تحديد أزمة النظام والسلطة في التعامل مع الأزمة السياسية- الاقتصادية في البلاد. فلبنان التبعى تمتاز فيه الطبقة المهيمنة بالريعية والنشاط المالى تاريخياً، ولاحقاً انضم إليها تُطور الفساد الكبير الفاعل عبر حضوره في جهاز الدولة.

تفكك مضاعف

لبنان يشهد تضخّماً في التجمعات والزعامات والأحزاب المحدودة الانتشار «على مستوى البلاد» وحتى أفراد لهم حضورهم السياسي،



الإنتاجي للتفكك، هناك الطابع السياسي للنظام النّابع من شكله الطائفي التحاصد لأن هكذا نظام يفقد تماسكه السياسي في ظلُّ غياب قوة «طائفية» مهيمنة فيه «تحديداً ما انعكس في اتفاق الطائف». وشكّل التّحاصص السّياسي أرضية لعلاقات مصالح اقتصادية وسياسية متضاربة عبر جهاز الدولة والاستزلام والفساد الكبير، وهو ما عظّم من تناقضات النظام. فهو قد بدأ بالتعطل عند اختلال موازين القوى عالمياً وبرزت بوادر الهجمة الأمريكية المباشرة «2005» فكانت محطة اغتيال رفيق الحريري والانقسام 8 و14 أذار، وكانت محطة اتفاق الدوحة، وأزمة الرئاسة، وأزمة قانون الانتخابات النيابية، وأزمة تشكيل الحكومة السابقة. إذاً نحن أمام تفكك مضاعف، وله امتداد خارجي «تمويلي واقتصادي متناقض» ولا ينحصر بالبنية السياسية – الاقتصادية اللبنانية بشكل رئيس، أي هناك مصالح مادية وجودية تمويلية مباشرة لبعض القوى السياسية في لبنان تؤثر على التموضع السياسي «المتناقض» لهذه القوى ربطاً بالصراع العالمي والإقليمي، ولا يمكن تحليله انطلاقاً من تحليل بنية الفساد وتحكم رأس المال المالى الداخلي فقط، أي العلاقات الاقتصادية الخاصة بالنظام فقط.

التفكّك وانغلاق المخارج

أمام هكذا تناقض وانقسام سياسي تفقد

السلطة القدرة على المناورة تحت ضغط

تناقضاتها الداخلية والخارجية في التعامل مع

الأزمة، ليس فقط لأن الأزمة تتطلب إجراءات

جذرية تتجاوز النموذج المرتهن للدولار

ولرأس المال المالي الداخلي والعالمي،

وتجاوز نظام التحاصص الطائفي، وضرب

يمكن اليوم القوك إن التوازن العالمي والإقليمي وحتى الداخلي اللبناني قد أبعد الخيار الفاشي وأدواته إلى حدود ضيقة جداً

وهنا نعود إلى تولياتي، بأن تعطل المخارج أمام القوى البورجوازية الأكثر رجعيّة دفع نحو الخيار الفاشي. ولكن يمكن اليوم القول إنّ التوازن العالمي والإقليمي وحتى

الثورية والمقاومة الفلسطينية».

المناورة السلطوية، المحدود أساساً.

الداخلي اللبناني قد أبعد الخيار الفاشي وأدواته إلى حدود ضيقة جداً «ظاهرةً داعش-لبنان، وأخواتها كظاهرة «الشيخ الأسير»»، خصوصاً أنه كان من الصعب أن تتشكل ظاهرة فاشية داخلية بسبب عدم قدرة التيارات الحاكمة في توحدها ضمن تيار سياسي وتنظيمي متماسك كشرط للظاهرة الفاشية «داخلياً» «وهو ما حصل في الحرب الأهلية اللبنانية كمطلب وضرورة للطغمة المالية اللبنانية وقتها لضرب الحركة الشعبية

الفساد الكبير، بل لأنها لا تستطيع حتى

المناورة في التعامل مع الأزمة بسبب الصراع

بين مكوّناتها. وهنا يبرز دور الحركة الشعبية

المتصاعدة في تشكيل عامل تضييق لهامش

وإذا تعطل الخيار الفاشي، فما هو المخرج المطروح أمام الاتجاه الأكثر رجعية الذي يمكن القول مباشرة إنه مرتبط برأس المال العالمي؟ إن الخيار هو الإبقاء على الدفع باتجاه الفوضى. الفوضى التي يعززها الانهيار الاقتصادي وتعطل النظام السياسي، وحرف الحركة الشعبية عن المسار التقدمى السياسي للتغيير. هكذا حصل في تسلق الحركة والسطو على أداة قطع الطرقات بعد استقالة الحريري الابن، التي كانت استقالته بهذا السياق، وحصل عند خروج قوى الغرب المباشرين من الحكومة لتفجير الصراع السياسي والعودة للثنائية السلطوية. إذاً في ظل وَجود دفع إمبريالي خارجي نحو القوضى وإطالة أمد الأزمة يتعزّز أكثر هذا الدفع عند الانغلاق السياسي لتطور الحركة الشعبية. فيتحول الشارع وحده إلى أداة للتعبير عن الغضب الشعبي والتهميش، ولكنه

اليوم في كونه تركّز نحو المصارف بشكل أساس فهو لا زال يحمل ملامح مرتبطة باتجاه التغيير. ولكن بشكل عام إن عدم التطور السياسي للحركة عبر إطار سياسي وخطاب جامع وبرنامج ناظم، فإن الفوضي قادرة على التجدد.

هـذا الانكباح التاريخي والبنيوي في المناورة أمام قوى السلطة السياسية والقوى الطبقية من خلفها أنتج مثلاً ورقة «الحريري الإصلاحية» التي ماتت قبل أن تولد، وعطُّل طويلاً حكومة تكنو-سياسية، ليُطرح بعدها حكومة تكنوقراط «التي تشكلت الأسبوع الحالي» كمناورات. وحتى في تشكّل الحكومة الحالية فهي محكومة بالعجز لأن أي طرح ستقدّمه غير نابع من تجاوز عمق الأزمة الفعلي بشكل جذري سيلغي دورها «الحكومة» كمخرج مؤثر. خصوصاً أن الحركة الشعبية طرف أساس في المعادلة، وأية مناورة ستصطدم بمزاج شعبي ينتظر أكثر من تغيير وجوه.

إستراتيجية الحركة الشعبية وتكتيكها

أمام هذا العجز والتعطّل البنيوي والتاريخي للنظام الاقتصادي والسياسي، لا زالت الحركة الشعبية وبعد أكثر من ثلاثة أشهر على تصاعد زخمها لم تقتحم المشهد سياسياً. ولا زالت في موقع الانتظار سياسياً، ومطالبة السلطة بتحقيق مطالب الحركة نفسها! بينما تُحجم قوى أساسية في الحركة الشعبية عن الاستعداد لخوض مسؤولية السلطة، أمّا المطلوب هو سد الفراغ السياسي الناتج عن تعطّل النظام، وترجمة اختلال التوازن الشعبي إلى توازن سياسي جديد، وتعديل موازين القوى داخل السلطة نفسها، كخطوة أولى انتقالية، وفاتحة لتوسيع رقعة التغيير الجذري، هذا الاقتحام سيعيد ترتيب المشهد

حلم أمريكي ضائع... وأخطاء بالجملة



بدءاً من رئاسة جورج بوش وصولاً إلى دونالد ترامب، ارتكبت الولايات المتحدة عدداً من الأخطاء الفادحة التي لم تقلل من نفوذها في المناطق الإستراتيجية حول العالم فحسب، بل حدّت من قدرتها على إبراز القوّة والهيمنة المنفردة في وجه تلك القوى غير الراغبة في الركوع لواشنطن.

■ سعد خطار

لم تجلب قرارات

والعسكرية في

السنوات الأخبرة

سوى عالماً أكثر

عداءً للولايات

المتحدة وأقك

ميلاً الى قبول

إملاءاتها

واشنطت

الدبلوماسية

تساعد بعض الأمثلة المأخوذة من الماضي القريب في إظهار الكيفية التى أدت فيها سلسلة من الأخطاء ... الإستراتيجية إلى تسريع تراجع الهيمنة الأمريكية في العالم.

المعاهدات والقوة المتراجعة

يمكن التأريخ لبداية هذه التراجعات الأمريكية منذ القرار الأمريكي بغزو أفغانستان في أعقاب أحداث 11 أيلول 2001، حينما أعلنت عزمها على مواجهة «محور الشر» الذي ضمّت اليه كلاً من كوريا الشمالية وإيران. ومنذ ذلك الوقت، عملت الولايات المتحدة على إخفاء أهدافها المتوسطة وبعيدة الأجل، من خلال قيامها بالتركيز على «تهديدات» أكثر إلحاحاً وقصيرة الأجل. وكمثال على ذلك، فإن انسحاب واشنطن من معاهدة مضادات الصواريخ الباليستية «ABM»، وقيامها بنشر نظام «Aegis» القتالي البري والبحري كجزء من ترسانّة حلف الناتو، جاء بذريعة «حماية الحلفاء الأوروبيين من التهديد الذي تشكّله الصُواريخ الباليستية الإيرانية»، وفي ذلك الوقت، لم تكن هذه الحجة تقنع أحداً من الدول، لأن طهران لم يكن لديها القدرة ولا النية لإطلاق مثل هذه

وكما اتضح لاحقاً لكثيرين، فإن نشر هذه النظم الهجومية لم يكن سوى

بهدف إبطال قدرة الاتحاد الروسى على الردع النووي. ورغم كل التباينات بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة، إلَّا أنه من الملفت التزام الرئيسين باراك أوباما ودونالد ترامب بخطوات سلفهما جورج بوش فى هذا السياق التزاماً تاماً، إذ تواصل في عهد الرئيسين نشر المنظومات الصاروخية على الحدود الروسية، بما في ذلك في رومانيا وبولندا.

وبعد قرأر ترامب بالانسد معاهدة الأسلحة النووية متوسطة المدى «INF»، من المرجح أيضاً أن تتخلى الولايات المتحدة عن معاهدة المتداولة في هذا السياق، هي العمل على إعادة تموضع واشنطن في هذه الاتفاقات. لكن هذه الخطوات ساهمت بشكلٍ كبير في دفع موسكو إلى تطوير أسلحة جديدة «مثل الأسلحة فرط الصوتية والليزرية والأسلحة المعتمدة على التكنولوجيا الفائقة»، ورغم رفض واشنطن الاعتراف بالتحولات الكبرى الناتجة عن هذه الاختراقات التكنولوجية، إلا أن التقييمات العسكرية الرصينة تعترف بأن اللعبة

وفى هذا الإطار، لا يوجد اليوم على سبيل المثال أسلحة دفاعية ضد منظومة أفانغارد الروسية التى استعادت القدرة الروسية على التدمير المؤكد المتبادل، هذه القدرة التي تضمن عدم استخدام الأسلحة النووية

حلم واشنطن بالحفاظ على

السيادة العالمية

المنفردة قد

ضاع منذ أن

علہ توجیت

ضرية نووية

دون القلق

من الضربة

الانتقامية الثانية

فقدت قدرتها

قد تغيرت والتوازنات كذلك.

وبالتالي، باتت موسكو قادرة على ضمان السلام العالمي من خلال القوة والتفوق العسكري. وقوق ذلك، فإن هذا السلوك الأمريكي قد فتح الباب أمام موسكو لتشارك حليفها الإستراتيجي الصين، بعض الابتكارات التكنولوجية العسكرية، مما فتح الباب أمام بكين للحصول على أسلحة فرط صوتية، إلى ــــ رد جانب أنظمة دفاع صاروخي متطورة، مثل \$400 ولواحَّقه.

الاتفاق النووي... وإيران النوويت

ضد روسيا وفق مبدأ «توازن الرعب».

بالإضافة إلى الضغط الاقتصادي والعسكري المتواصل ضد إيران، كانت إحدى العواقب الناجمة عن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني، أو ما يعرف بخطة العمل الشاملة، هي إجبار طهران على دراسة الخيارات كلها، فرغم أن قادة البلاد قد أكدوا دائماً على أنهم لا يرغبون بتطوير سلاح نووي، إلا أن السلوك الأمريكي يدفع طهران شيئاً فشيئاً إلى الاقتداء بنموذج بيونغ يانغ، وتأمين الردع النووي لحماية نفسها من العدوان الأمريكي. أو حتى إلى الاستفادة من تجربة الكيان الصهيوني في هذا المجال، أي مجال «الغموض النووي»، بحيث لا يكون معروفاً فيما إن كانت طهران تملك أسلحة نووية أم لا، مما يسمح بهامش مناورة واسع على صعيد علاقاتها الدولية.

ومرة أخرى، ينتهي الأمر بواشنطن إلى إطلاق النار على نفسها من خلال تشجيع أحد خصومها الإستراتيجيين على أن يعمل بالطريقة التي تسمح له بتأمين نفسه في مقابل إمكاناتها

العسكرية، إذ لم تنته إجراءات واشنطن إلّا إلى تركها في وضع حرج مقارنة بمنافسيها الدوليين.

لم تجلب قرارات واشنطن الدبلوماسية والعسكرية في السنوات الأخيرة سوى عالم أكثر عداءً للولايات المتحدة، وأقل ميلاً إلى قبول إملاءاتها. ورغم كون الولايات المتحدة القوة العسكرية الأولى في العالم، إلا أن تخبطها في استخدام هذه القوة أدى إلى قيام روسيا والصين بتجاوز واشنطن في بعض المجالات العسكرية الحرجة التى تفقد الولايات المتحدة معها هذا التفوق العسكري. وكلما أصبحت الولايات المتحدة أكثر عدوانية في التعاطي مع خصومها وحتى حلفائها، كلما كشفت عن حدود ضعفها التكتيكي والإستراتيجي، الأمر الذي لا يؤدي بدوره إلا إلى تسريع فقدانها للهيمنة

وتراجعها على مستوى العالم. إن حلم واشنطن بالحفاظ على السيادة العالمية المنفردة قد ضاع منذ أن فقدت قدرتها على توجيه ضربة نووية دون القلق من الضربة الانتقامية الثانية، وبهذا، فإن جهود الولايات المتحدة المضنية من أجل الحفاظ على مكانتها السابقة لم تعد يؤدي اليوم إلا إلى استنزاف الطاقات الأمريكية في غير مكانها، وإسقاط ورقة التوتّ عن جوانب الضعف الأمريكي. وعليه، فإن تصرفات جورج بوش، ومن ثم باراك أوباما ودونالد ترامب، لم تؤد إلا إلى تسريع عملية الانتقال من عالم أحادي القطب إلى عالم متعدد الأقطاب، بات يميل اليوم لا لضمان أن تتعادل موازين القوى بين واشنطن وخصومها، بل إلى ضمان التفوق لخصومها.

ثلاث سنوات على انطلاق أستانا...

أين وصلت؟



قبل ثلاث سنوات من اليوم ، وبالتحديد يومي 23 و24 كانون الثاني من العام 2017 ، انعقد الاجتماع الأول لصيغة استانا في العاصمة الكازاخية ، برعاية كل من روسيا وتركيا وإيران.

■عماد طحان

الاجتماع الرابع عشر لصيغة أستانا جرى في الحادي عشر من كانون الأول الماضي، أي أن الاجتماعات عقدت ضمن معدل وسطي هو اجتماع كل شهرين ونصف. وهذا المؤشر الرقمي وحده ليس كافياً بطبيعة ولكنه يمثل مؤشراً مهماً على كم النشاط الدبلوماسي والدينامية العالية لهذه الصيغة، ناهيك عن خمسة لقاءات قمة بين الرؤساء الثلاثة خلال الفترة نفسها، وضعف هذا الرقساع على الأقل من اللقاءات الثلاثية على مستوى وزراء الخارجية ووزراء الدفاع.

في البدء كانت سورية

تتيح العودة إلى سيل التحليلات والقراءات السياسية التي رافقت انطلاق مسار أستانا، معاينة عمق الأوهام التي تخبَّطت ضمنها قوى الفضاء السياسي القديم على المستويات المحلية والإقليمية والدولية؛ فقد كان هنالك ما يشبه الإجماع على أن الصيغة محكومة بالفشل، وأنها ليست سوى تلاق تكتيكي مؤقت لنقائض يستحيل الجمع بينها، وكان الحديث دائراً بشكل خاص عن موقع تركيا ضمن هذا الثلاثي، الموقع عن موقع تركيا ضمن هذا الثلاثي، الموقع الذي كان البعض يتعاطى مع اصطفافها في

المعسكر الغربي بوصفه واقعاً نهائياً من النمط الذي لا يمكن تغييره، رغم أنّه ليس من شيء في الكون من النمط «غير القابل التغدر»

التعاطي الساذج السابق، أوقع تلك القوى في جملة من المواقف المتخبطة، بين هجوم متواصل على الصيغة الثلاثية، بشكل مباشر أو غير مباشر، وبين تأييد بعض نتاجاتها بشكل انتقائي واضطراري وبعد فوات الأوان في كثير من الأحيان.

النظرة القاصرة المشار إليها، حجبت عن الكثيرين فهم المعاني العميقة لهذه الصيغة؛ إذ بقي التفكير محصوراً لفترة طويلة في حدود المسألة السورية، بل وفي جوانب صغيرة وحزئية منها.

وإذ كانت في البدء سورية، بما يتعلق بعمل ثلاثي أستانا، فإنّ أي مراقب موضوعي لحجم التطور الهائل الذي تأسس على ارتفاع التعاون بشكل متواتر وملموس في المسألة السورية، يمكن له اليوم أن يرى بوضوح أن الصيغة ورغم أنها نشأت على أساس معالجة قضية ملموسة واحدة هي القضية السورية، إلا أنها اتسعت شيئاً فشيئاً التتحول إلى شراكة إستراتيجية بين ثلاث دول، شراكة تشمل لا المنا إقليمياً واحداً، بل جملة من الملفات على امتداد شمال إفريقيا «ليبيا مثالاً» وغرب أسيا ووسطها.

ار المتصاعد

الازدهار المتصاعد للعلاقات ضمن ثلاثي استانا وفي بات يسمح بالتنبؤ بأنّ هذه المنظومة قطعت نقطة اللاعودة باشواط مهمة

منظومة إقليمية جديدة

جذر القضية، هو ما كررته قاسيون مراراً، من أنّ التوازن الدولي الجديد، لا يتعلق بإعادة تموضع بسيطة للقوى والبنى المحلية والاولية فحسب، بل وأهم من ذلك هو إعادة تشكيل تلك البني.

بكلام أخر، فإنَّ منظومة أستانا شكلت في جوهرها أول تمظهر للمنظومات الإقليمية الجديدة المنتمية إلى عالم ما بعد الأحادية القطبية الأمريكية، والتي قدمت نموذجاً أولياً لإعادة رسم وترتيب مختلف المنظومات الإقليمية المنتمية إلى العالم القديم.

ماذا أنجزت سورياً؟

إذا أردنا تكثيف ما أنجزته صيغة أستانا في المسألة السورية حتى اللحظة، يمكن لنا أن نعدد الأوجه الأساسية الآتية:

تقليص حدود الحرب على الأرض السورية إلى مساحات محدودة، بعد أن كانت تشمل البلاد بأسرها تقريباً، وهو ما كان نقطة بدء لا بد منها لفتح الباب نحو تطبيق الحل السياسي.

وضع حد للتلاعب الغربي بمسألة الفالق «السني السيعي» في المنطقة، والذي كان الأداة الأكثر فاعلية في تخريب المنطقة، والذي لم ينته التلاعب به بشكل كامل، ولكن يمكن القول بما يخص سورية، وبثقة عالية، إنَّ هذا التناقض الثانوي لم يعد قادراً على تغير الأمور.

كذلك الأمر مع التناقضات القومية ضمن المنطقة، وإنْ كان لا يزال هناك الكثير مما ينبغى حله والتعامل معه، إلا أنّ الصيغة

نفسها، صيغة أستانا، باتت ممراً مهماً لوضع أرضية حل شامل للإشكالات القومية، لا في سورية، بل في المنطقة ككل.

تكريس القرآر 2254 بوصفه جوهر الحل وخارطته، عبر تأريض التلاعب الغربي بالعملية، بشكل مباشر عبر المجموعة المصغرة، وبشكل غير مباشر عبر المتشددين في النظام والمعارضة.

يتاج اللجنة الدستورية السورية، والإصرار على إنجاحها رغم كل المعوقات التي توضع في وحمها.

أى مستقبل ينتظرها؟ الازدهار المتصاعد للعلاقات الثنائية والثلاثية ضمن ثلاثي أستانا، وفي المجالات المختلفة، السياسية والعسكرية والاقتصادية وغيرها، بات يسمح بالتنبؤ بأنّ هذه المنظومة قطعت نقطة اللاعودة بأشواط مهمة، وباتت علاقة إستراتيجية وأساساً في رسم الوجه الجديد للمنطقة، والذي يتطلب استكماله ليس حل الأزمة السورية فحسب، كشرط لازم لا غنى عنه، بل وأيضاً تقريب وجهات النظر مع القوى العربية الأساسية، وصولاً إلى مساعدتها على الاستدارة الموضوعية التى لا مفرّ منها، بعيداً عن الأمريكان وبلطجتهم... هذا الامتحان لأستانا، سيكون واحداً من أصعب امتحاناتها، وربما من أكثرها حاجة للصبر وللحكمة، ولكنه أيضاً الامتحان النهائي الذي سيضمن النجاح به فتح أبواب حياةً مزدهرة لشعوب ودول المنطقة بعد قرون من الظلمات!

اللجنة الدستورية:

العجلة تستعد للدوران، والفرامل تجري إزالتها...



بدأ المبعوث الدولي الخاص لسورية، غير بدرسون، جولة دولية جديدة تؤشر إلى اقتراب إعادة تدوير عجلةً اللجنة الدستورية بعد الجولة الثانية الفاشلة بين 25-29 تشرين الثاني الماضي. وليس من المصادفة بطبيعة الحال أنَّ جولته بدأت من موسكو بالذات...

بنقطتين أساسيتين:

■ سعد صائب

رغم أنّ الجولة الأولى للجنة ككل ولمجموعتها المصغرة، والتي جرت بين 30 تشرين الأول- 8 تشرين الثاني، بدت إيجابية، ولكن فشل الجولة الثانية وتأجيل الثالثة «التي كان من المفترض أن تنعقد في 16 كانون الأول الماضى»، أعاد التأكيد على حقيقة واضحة: المتشددون الذين جرى تشكيل اللجنة بغير إرادتهم، والذين ماطلوا وعملوا على تأخير تشكيلها طوال عامين، لا يمكنهم هم أنفسهم أن يدفعوا اللجنة المشكّلة باتجاه إنجاز مهامها، وتأدية دورها كمفتاح لعملية الحل السياسي ولتنفيذ كامل للقرار 2254.

يمكن وصف المشهد الخارجي ابتداءً مما قبل الجولة الثانية ببضعة أيام، وخلالها وبعدها عدة أيام أخر، بأنه كان مشهداً تخريبياً مكثفاً، سعى خلاله المتشددون من الطرفين، وضمن حالة توافق ضمني عجيبة، إلى بذل كل ما في استطاعتهم لدفن اللجنة بأسرع وقت ممكن. ما جرى فعلياً، هو أنّ موجة التخريب قد جرى استيعابها بشكل أولي، عبر الصمت عنها خلال الجولة الثانية وبعدها قليلاً، الصمت الذى كان بمثابة فرصة واختبار لحقيقة النوايا والممارسات. هذا الصمت مستمر شكلياً حتى اللحظة، ولكن في الكواليس جرت وتجري حركة كثيفة يمكن تلخيص جوهرها

أولاً، ممنوع فشل اللجنة الدستورية. ثانياً، أولئك الذين أظهروا نواياهم التخريبية بشكل واضح وملموس، شخوصاً وبنيً، سيجري تخفيض وزنهم في العملية ككل، وفي أجال قريبة جداً.

مسائل عالقة

بالتوازي مع السلوك التخريبى الذي مارسته أوساط في النظام وأخرى في المعارضة تجاه اللجنة الدستورية، استمرت مشكلة تمثيل قوى الشمال الشرقي السوري حاضرة.

وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى أربعة إيحاءات بالحوار تجريها قسد/مسد، الأول هو حوار مع النظام، والثاني حوار مع المعارضة، والثالث حوار مع المجلس الوطني الكردي وعبره مع إقليم كردستان العراق، والرابع حوار مع أنقرة.

بنظرة إجمالية لهذه الحوارات، والتي لم يتوقف الحديث يوماً عن السعي باتجاهها، وخاصة بعد العدوان التركى والانسحاب الجزئي الأمريكي ثم العودةً، نرى أنّ أياً منها لم يتقدم بشكل جدي، وبقى النوسان بين إقبال على الحوار وبين انكفاء عنه هو شكل العملية، في حين كان جوهرها دائماً هو عدم الإقدام على أية خطوة كاملة تسمح بحل

من المعلوم أنّ الدفع باتجاه تمثيل قوى

إنّ وزن العقلانيين وبالذات أولئك الذين لا تعميهم أكاذيب الأمريكي ووعوده ينبغي أن يزداد

الشمال الشرقي ضمن العملية السياسية، سواء جاء ذلك عبر حوار مع المعارضة أو عبر حوار مع المجلس الوطنى الكردي أو عبر حوار مع النظام برعاية روسية، سيصب في نهاية المطاف في تخديم هدف

الحفاظ على وحدة سورية؛ ذلك أنّ الْإصرار على إظهار قسد/مسد كطرف لا علاقة له لا بنظام ولا بمعارضة، ولا يتمثل ضمن اللجنة الدستورية وضمن العملية السياسية، هو إصرار مؤداه تعميق العزلة المضروبة على الشمال الشرقي السوري بشكل عام، وعلى

بكلام أخر، فإنّ تعزيز تلك العزلة، من شأنه تعزيز أوهام الانفصال وتعميق سوء الفهم وتدنى الثقة بين المكونات السياسية والشعبية بما يتعلق بمشروعية ووطنية «الأوضاع الخاصة» للشمال الشرقي.

إنّ الاستهداف الأمريكي الواضح، هو بالذات تعميق هذه العزلة. وهنا يتوافق بشكل بيّن مع المخطط الإجمالي للأمريكان في المنطقة، والذي يرتكز اليوم على مجموعة أسس، لعل أهمها هو أنّ المطلوب هو انكفاء سريع من المنطقة، ولكن بما يسمح بإغراقها في مزيد من الفوضى، بحيث تبقى ساحةً لاستنزاف

الملموس في هذا العمل الأمريكي، هو انسحابات جزئية وإعادة تموضع، بحيث يجري التمركز على الملفات الأكثر حماوة والأكثر قابلية للعب دور صواعق التفجير، وعلى رأسها المسألة الكردية، في العراق وفي سورية على حد سواء، وأيضاً عبر المسائل الطائفية التى تبقى أداة استثمار مهمة ضد

مصلحة الشعوب. هذه الأخيرة، تتطلب إعادة إحياء داعش من جديد، وهو ما نرى إرهاصاته في العراق بالدرجة الأولى، وفي سورية ثانياً.

تغییرات لا بدمنها

كما هو الأمر بالنسبة للنظام والمعارضة، والتغييرات التي لا مفر من تحقيقها ضمن بناها وتمثيلاتها، وعلى الأقل تلك المعنية مباشرة بالعملية السياسية، بما يؤرض ويعزل عمليات التخريب، فإنّ أمراً مشابهاً بما يخص قسد/مسد، هو أيضاً يندرج في خانة

إنّ وزن العقلانيين، وبالذات أولئك الذين لا تعميهم أكاذيب الأمريكي ووعوده، ينبغي أن يزداد. خاصة وأنه بات من الصعوبة بمكان، أن يُصدق أحدٌ أن في الوجود درجات من الحمق يمكن معها للمرء أو للقوة السياسية أو لتيار ضمن قوة سياسية، مهما كان أحمق، أن يستمر في تصديق الكذب الأمريكي.

العجلة ستدور قريبأ

وإذا كان حال السكون الظاهري هو ما . ساد المشهد خلال الشهر ونيف الماضي، فإنّ العجلة ستدور في وقت قريب، ولكن هذه المرة، «وبعد الاختبارات التي جرت خلال الفترة الماضية»، سيجري التخلص من الفرامل الاصطناعية التي أراد البعض أن تكون جزءاً مكوناً للعجلة نفسها، وهذا ما تتجه الأمور نحوه، ليس على مستوى النظام والمعارضة فحسب، بل وعلى مستوى كل القوى السياسية السورية.

الإبداع في صناعة الطوابير والمزيد منها

من المتوقع اعتباراً من مطلع شهر شباط القادم أن تصبح البلد عبارة عن سلاسل بشرية طويلة من الطوابير الموزعة على منافذ وكوات الجهات العامة، مع الكثير من الازدحام وما ينتج عنه من احتمالات للمشاحنة المترافقة مع أنماط المحسوبية والوساطة

■ عادك ابراهيم

فالحصول على بعض السلع الاستهلاكية عبر البطاقة الذكية بحسب ما تم الإعلان عنه أنه سينفذ اعتباراً من بداية الشهر القادم سينتج عنه ازدحــام وطوابير جديدة على منافذ البيع التابعة للسورية للتجارة على مستوى القطّر، بالإضافة إلى الطوابير الجديدة على المصارف، العامة والخاصة، المرتبطة بقرار تسديد قيمة العقارات والسيارات المباعة، وضرورة إرفاق الإشعار المصرفى من أجل استكمال عمليات البيع وتوثيقها رسمياً.

طوابير وازدحام وفساد

إذا كان الازدحام والفوضى بلا طوابير هو النموذج الطاغي على المواصلات، وخاصة في مراكز الانطلاق الرئيسة وخلال ساعات الذروة صبحاً ومساءً، في ظل عدم إيجاد الحلول النهائية لواقع هذه الخدمة طيلة السنين الماضية، فإن الطوابير من أجل الحصول على جرة الغاز في العراء صيفاً وشتاءً أصبحت مشهداً معتداً ومألوفاً في المدن والأحياء، وكذلك الطوابير أمام المخابز والأفران من أجل الحصول على القوت اليومي، وعلى كوات الكهرباء والمياه والهاتف من أجل تسديد قيمة الفواتير الدورية لكل منها، والطوابير على الصرافات من أجل استلام الأجور الشهرية، والطوابير داخل المصارف من أجل تسديد الأقساط الشهرية للمكتتبين على الشقق السكنية أو المستلمين لها، وغيرها الكثير من الطوابير الأخرى المرتبطة بالخدمات

المقدمة من الجهات العامة «المالية- النقل-المرور- السجلات المدنية....»، مع عدم إغفال ما يرتبط بكل هذه الطوابير من أساليب استغلال وابتزاز وفساد، وما ينجم عنها من تعب وضغوط، مع الأخذ بعين الاعتبار أن البعض يضطر للوقوف في هذه الطوابير أكثر من مرة بسبب الازدحام الشديد، ولأسباب أخرى في أحيان كثيرة تتعلق بالكهرباء والشبكة، وغيرها الكثير من أسباب أخرى.

مزيد من الطوابير

بعيداً عن تفنيد قرار توزيع بعض السلع الاستهلاكية بموجب البطاقة الذكية على المواطنين، بما له وما عليه، فإن هذا القرار بالترجمة العملية يعني المزيد من الطوابير الجديدة، والازدحام أمّام منافذ بيع السورية للتجارة في كل المحافظات والمدن والأحياء. وكذلك القرار المتعلق بتسديد قيمة العقارات والأليات المباعة، بما له وما عليه أيضاً، يعنى بالترجمة العملية المزيد من الطوابير الجديدة والازدحام أمام المصارف العامة والخاصة. مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الطوابير الجديدة لا يمكن اقتصارها على بضعة أيام في الشهر فقط، بل ستمتد طيلة أيام الشهر، كمًّا أنها لا تختلف عن سواها ناحية إمكان اعادة الوقوف فيها أكثر من مرة، لأسباب الكهرباء والشبكة، بل ويضاف إليها بالنسبة للسورية للتجارة ما يتعلق بتوفر المواد كماً بما يتناسب مع أعداد الواقفين في الطوابير وارتباطاً بساعات الـدوام الرسمي أيضاً، وغيرها من الأسباب الكثيرة الأخرى.



الطوابير من الناحية العملية تعتبر شكلاً من أشكاك تنظيم الفوضى ليس إلا مع لبوس يرتبط بالعدالة في أبشع صورها المنتمكة للإنسانية بحد ذاتها

على الجانب الآخر فإن هذه الطوابير الجديدة تعتبر فرصة تكسب لشريحة المستغلين، وأيضاً ارتباطاً بالنموذج السائد من المحسوبية والوساطة، وهروباً من عوامل

تنظيم الفوضى أم الانتهاء منها

فى واقعنا الحياتي العملي، وبغض النظر عن كل ما يمكن أن يقال عن الطوابير على أنها شكل منظم وحضاري، وغير ذلك مما يسبغ عليها من توصيفات، بما في ذلك ما تم إضافته إليها من نموذج تكنولوجي حديث في بعض الأمكنة لبعض الخدمات، إلا أنها من الناحية العملية تعتبر شكلاً من أشكال تنظيم الفوضى

ليس إلًا، مع لبوس يرتبط بالعدالة في أبشع صورها المنتهكة للإنسانية بحد ذاتها، وخاصة في ظل نماذج المحسوبية والفساد . والوساطة.

ولعله قبل الحديث عن تنظيم الفوضى، وفقاً لنموذج الطوابير المعمم، المستهلك للوقت والمبدد للجهد، من الأجدى البحث عن أساليب وطرق للانتهاء من الفوضى ومبدعيها والمستفيدين منها.

أخيراً، نستعير ما قاله أحد المواطنين: «صارت عيشتنا كلها طوابير بطوابير عم تستهلك حياتنا وعمرنا.. لك ما بقى غير يصفونا بالشوارع رتل أحادي مع ترديد الشعارات والنظام المنضمّ..».

قطاع التأمين.. عقود إذعان جديدة

جرى عقد اجتماع لمجلس إدارة هيئة الاشراف على التأمين في وزارة المالية، وذلك يوم السِبت 2020/1/25 ، وقد ترأس الاجتماع وزير المالية.

الاجتماع ومجرياته مرت مرور الكرام باعتباره اجتماعاً دورياً، على الرغم من أهمية بعض ما تم إقراره خلاله من مشاريع وتوجهات وقرارات.

مشاريع منظورة وقرارات

مواضيع عدة كانت على طاولة اجتماع مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين بحسب ما ورد على موقع الهيئة الرسمي، فقد «تم عرض مقترحات ورؤى من شأنها المساعدة في تقديم الحلول الفعالة ووضع تصور لآلية تطوير هذا القطاع الهام وسبل تذليل العقيات».

ومن أهم التوصيات التي تم الاتفاق عليها: «مشروع تعديل نظام عمل شركات إدارة النفقات الطبية- مشروع نظام عمل إدارة مطالبات تأمين المركبات- مشروع تعديل نظام وسطاء التأمين- مشروع تعديل نظام حل النزاعات- مشروع تعديل نظام استثمار أموال شركات التأمين»، ونوقشت التعليمات التنفيذية للقرار 49 «التأمينات الإلزامية»، كما وتم عرض مذكرة حول رفع نسبة تملك العقارات لدى كل من شركة المتحدة، والاتحاد التعاوني.

ومن جانب شؤون مقدمي الخدمات تم

إقرار موازنة الهيئة التي تعكس زيادة الحاجة الى رفع مؤهلات وكفاءات الموظفين في الهيئة وتأمين كافة المستلزمات الضرورية لحسن سير العمل وملاحظة متطلبات الهيئة الضرورية، بالإضافة إلى بدء العمل بمشروع أتمتة الأعمال في الهيئة. وخلال الاجتماع تمت الموافقة على: «طلب

عرض طلب ترخيص «معاين تأمين»، وتم

الاتحاد السوري لشركات التأمين برفع نسبة الإيداعات المصرفية لـ 30% لشركات التأمين التقليدي والتكافلي- وتعديل الاحتياطات الفنية الخاصة بالتّأمين الصحي- وتعديل شروط وأسعار عقد التأمين الإلزامي-واعتماد سعر صرف خاص لقطاع التأمين».

شرائح واسعة مذعنة غصبأ

العناوين الكثيرة أعلاه مما تم إقرارها خلال الاجتماع لا شكَّ أنها ستنعكس إيجاباً على المستفيدين من قطاع التأمين، وخاصة الشركات العاملة بهذا القطاع، الذين منحوا المزيد من الامتيازات بموجب بعض هذه القرارات كما ورد أعلاه، خاصة وأن المشاريع والتوصيات لم تخرج عن عباءتها

أما المنضوون تحت المظلة التأمينية، باعتبارها مظلة تكافلية افتراضاً، وخاصة «التأمين الصحي، والتأمين الإلزامي»، باعتبار



هذه القطاعات هي الأكبر، عدداً وإيراداً، فهذا شأن آخر، حيث يبقى السؤال عن شكل هذا الانعكاس بالنتيجة هل هي إيجابية أم سلبية

فمشروع تعديل نظام عمل شركات إدارة النفقات الطبية الذي تم إقراره سيكون انعكاسه المباشر على المؤمنين صحياً، وخاصة عمال القطاع الحكومي «الإداري والاقتصادي»، ومشروع نظام عمل إدارة مطالبات تأمين المركبات، وتعديل شروط وأسعار عقد التأمين الإلزامي، سينعكس على

كل صاحب ومالك مركبة بالنتيجة. بجميع الأحوال، إن المؤمن عليهم من هاتين الشريحتين الواسعتين ستطبق عليهم نتيجة هذه القرارات والتوصيات، بغض النظر عن سلبياتها أو إيجابياتها، فهؤلاء مرتبطون بالتأمين، والمظلة التأمينية، بعقود أشبه ما

تكون عقود إذعان. بمطلق الأحوال، ننتظر لنرى الحيثيات والتفصيلات عن المشاريع والقرارات أعلاه، حيث لم تتضح تفاصيلها بعد، وللحديث تتمة

مخيم «واشوكاني».. معاناة وتردٍ خدمى

شتاء قارس جديد طرق أبواب النازحين السوريين، الذين نزحوا من مختلف المناطق السورية إلى مخيمات البرد والجوع، سواء كانت هذه المخيمات ضمن الأراضي السورية أو في دول الجوار، وتضم هذه المخيمات أعداداً كبيرة من هؤلاء النازحين، ليأتي العدوان التركي على الشمال السوري ويّضيف أكثر من 300 ألف نازح جديد إلى سجلًات النازحين، كانوا قد نزحوا من مدينتي رأس العين في محافظة الحسكة، وتُل أبيض في محافظة الرقة.

■ مراسك قاسيون

ونظراً لزيادة عدد هؤلاء النازحين «حيث لم تعد مراكز الإيواء من مدراس وغيرها قادرة على استقبال هذا العدد الضخم» تم إنشاء مخيمات جديدة من قبل «الإدارة الذاتية» لإيواء هؤلاء النازحين، وقد خصص مخيم «واشوكانى» قرب بلدة «التوينة» غرب الحسكة، لاستقبال النازحين من مدينة رأس

ليبدأ مسلسل المعاناة الذي يشهده كل نازح .. يقصد هذه المخيمات، حيث إن تجهيز هذا المخيم اقتصر فقط على عدد محدود من الخيام، دون أية مقومات أخرى للحياة، فضلاً عن أنَّ الخيام المقدمة أيضاً عددها محدود ولا تتناسب مع عدد النازحين الكبير فيه. خيم قليلة وخدمات سيئة

يعاني هذا المخيم من نقص حاد في الخدمات الضرورية لاستمرار الحياة، من مرافق عامة مروراً بالطرق والخيم المتحركة وصولاً إلى الغذاء والملبس.

حيث يعانى هذا المخيم من عدم وجود مجارير صرف صحى نظامية، ما يؤدي إلى انتشار الأمراض والأوبئة نتيجة مخلفات الصرف الصحي، كما أنَّ طرقات هذا المخيم لا تزال غير صالحة، حيث لا تزال غير معبدة

ولا حتى مفروشة بالحجارة المكسرة، مما يُصعّب من التنقل في الهطولات المطرية ونتيجة الطين المتراكم في الطرقات ما يزيد ظروف النازحين مأساة فوق مآسيهم. بالعودة إلى موضوع الخيم المقدمة إلى النازحين فإن هذه الخيم لا تغطى أعداد النازحين الكبير، فتقيم في كل خيمة أكثر من عائلة، بعدد أفراد يفوق الـ15 شخصاً ضمن خيمة صغيرة، بالكاد تكفي عائلةً واحدة. وتشير التقديرات إلى أن آكثر من 170 شخصاً يعيشون في خيم جماعية، عدا عن الأعداد الكبيرة التي لا تزال تسكن في العراء فتفترش الأرض وتلتحف السماء، وكل ذلك نتيجة النقص الحاد في أعداد الخيم، أضف إلى ذلك تطاير هذه الخيم جراء العواصف الهوائية التي تُهب في تلك المنطقة، وذلك بسبب عدم

تثبيت هذه الخيم بالشكل المطلوب من قبل

كما أنَّ مشكلة نقص الملابس الشتوية لا تقل

إدارة المخيم والقائمين عليه.

يعاني هذا المخيم من نقص حاد في الخدمات الضرورة لاستمرار الحياة من مرافق عامة مرورا بالطرق والخيم المتحركة وصولا إلى الغذاء والملبس

عن المشاكل أنفة الذكر، حيث إن نازحي هذا المخيم، ونتيجة الأعمال القتالية في مناطقهم، فروا بالملابس التي كانوا يرتدونها، دون وجود أية قطعة شتوية تقيهم برد الشتاء، حيث إنهم في هذا البرد الشديد لا يزالون ينتظرون الملابس الشتوية على أن تصلهم تداركاً لهذا البرد الشديد الذي حل عليهم، أضف إلى ذلك معاناة عدم وجود أية وسيلة للتدفئة، معرضين- نتيجة ذلك- للأمراض الشديدة بسبب البرد القارس.

يقول أحد النازحين: «أعيش أنا وعائلتي مع أربع عوائل أخرى في خيمة واحدة، حيث لا وجود للملابس الشتوية ولا مدافئ، أولادنا يعانون من الأمراض نتيجة البرد والأوساخ».

هل من مجيب؟

لا يزال نازحو هذا المخيم على حالهم دون أي تحسن، مع كثرة المطالبات والمناشدات، ولكن

دون أن تلقى هذه المناشدات أية آذان مُصغية، في حين أنَّ ما يسمى بمنظمات المجتمع المدنى أوقفت كامل خدماتها التى كانت تقدمها للنازحين، بحجة الهجمات التركية على المنطقة، كمّا أنَّ إدارة المخيم التابعة «للإدارة الذاتية» لا تزال مقصّرة في أداء واجباتها تجاه هؤلاء متذرعة بعدم توفّر الإمكانات الكافية، وعدم مساعدة المنظمات الدولية لها.

ليبقى نازحوا هذا المخيم عرضة للأمراض بسبب البرد وسوء التغذية ويكونوا ضحايا التقصير الحاصل في أداء الواجبات، ورمي كل طرف المسؤولية على عاتق الطرف الآخر، فضلاً عن أنهم ضحايا الحرب والأعمال العدائية، التي لا ناقة لهم فيها ولا جمل، ناهيك عن الإتجار بمأساتهم، سياسياً وإعلامياً، حالهم كحال جميع النازحين والمهجرين، داخلاً وخارجاً، من قبل الأطراف والقوى المختلفة، وبما يناسب مصالح كل منهم، على حساب استمرار كارثتهم.

ليرتنا.. فرصة جديدة للاستغلال!

عادت متداولة أصلاً..

بس بدهن يحصلوا ع الليرة كرمال

يكسبوا أي غرض هنن عاجزين

فعلياً ع الحصول عليه... ويلى صار

فيون من الكم الكبير من الاستغلال

لك أيييى وآخرتها بعدين!... يعني ما ح نخلص من المبادرات والمبادرين والزحمة والضحك ع الناس من يللي عم يطلقوا الحملات تحتُّ اسم الليرة ودعمها.. واللى زادت بالتزامن مع الحملة الحكومية لمعاقبة المتعاملين بغيرها.. أو غيرها من المبادرات الخُلبية اللي ما عم يحصد نتيجتها إلآ نفس النخبة من الناهبين ع شكل أرباح بجيوبهم..

والاستخفاف بعقولون بالنتيجة... لك صار في مين عم يبيع الليرة المعدنية الوحدة بكذا ليرة كمان!! فعلياً، هل الحملات بلشت ع مبدأ دعم لليرة السورية وللناس يا عيبشوم عليهون بس.. كيف صارت السمسرة والتجارة مو المتضررة من الوضع الاقتصادي.. بس بالليرة.. وبأحلام الناس كتير من الناس المعترة انبسطت من الإعلانات اللي صارت من التجار والمحلات التجارية وبعض الشركات اللي صارت تبيع منتجاتها وسلعها بليرة سورية وحدة بس! والموز والسكر وغيرها من المواد وحصراً الليرة المعدنية اللي ما

مع العلم أنو اللي بيمتلك هي الليرة هنن يلى محتفظين فيها للذكرى أو كرمز وطني، وفي منون قالوا «مخبيين هل الليرة لأنها بتذكرنا بقيمتها وبالأوضاع اللي كانت أحسن من هلق بوقت عزها ومن هون فينا نحكي عن استغلال المعترين والمشحورين يللي صاروا

كمان.. غير الذل تحت ضغط الحاجة.. وغير الزحمة اللي صارت ع المحلات اللي عاملة العروض... من الفلافل والشاورما.. للفروج والسلع المعروضة بـ«ليرة».. يا فى ناس قالت وبررت بأنو «يلي عجزت عنه الحكومة حاول الشعب

أنو يعملو».. بس هاد الحكي طبعاً إذا فعلاً هي الحملة كانت حقيقية مو نصب واستغلال وتعجيز مت*ل* ما شفنا.. ومو وراها نفس حرامية النهار اللي ما بيرحموا.. بغض النظر عن كيف صارت ووصلت لدرجة الابتذال بالأخير..

وفي ناس قالت أنو يللي لازم يقوم بهل المبادرات هي الدولة نفسها.. مو تحت اسم «مبادرات أهلية»



بالنهاية، هل النهب اللي صار لا قدم ولا أخر شي... وهل الضربة اللى أكلتها الناس وفوتتها بغيبوبة مؤقَّتة.. العالم فاقت منها وشافت أديش صار استغباء وضحك ع

اللحى وع أبو موزة كمان.. بكل الأحوال، ما في شي يمكن يبعد الناس عن الواقع الأليم اللي عايشتو.. وعن المشاكل المعيشية والمشاكل الاقتصادية الحقيقية.. وحتى اللي نضحك عليهم وتغرر فيهم مشي الحال رجعوا صحيوع

مرارة عيشتهم وحياتهم اليومية.. بيبقى نقول بيكفي غباء واستخفاف بعقول الناس.. لك المفروض الليرة والعملة بشكل عام هي رمز لسيادة الدولة والبلد.. بس للأسف صارت مألسة ومسخرة واستغلال ونهب.. مع وقاحة وتغطية إعلامية وإعلانية كمان.. والحل الحقيقي إنو نحط أصبعناع الجرح ونحدد شو هي أسباب الانهيار الحقيقية مشان تتعالج صح.. والدور الأساس بهالشي وبلا لف ودوران هو دور الدولة والحكومة مو حدا تاني.. ويمكن أول شي لازم يصير هو

أنو ينوضع حد للناهبين الكبار اللي بلعو البيضة والتقشيرة.. لك وبلعو البلد كلها كمان.. يعنى حاااااج تجيير اللغوصة والتخبيص باللي صار وعم يصير ع الناس وباسمها وع حسابها وع حساب مصالحها.. لأنو الناس إذا تحركت بشكل حقيقي بأفعال ومبادرات ع الأرض ح

لهلأ يفهم!.

تكون النتيجة أكيد مختلفة عن كل شي صار لهلأ.. لأنها ح تكون بمصلحتها إلها ومو بمصلحة حدا تانى أبداً.. ويا ريت اللي ما فهم

زير الصناعة.. وبئر الحكومة



سين التسويف

دائماً وأبداً فبئر

التنفيذية كانت وما

زالت هي المتسيدة

الحكومة العميق

والمقترحات ومن

الاجتماعات واللجان

قادر على ابتلاع

المزيد والمزيد

من الدراسات

هل هناك تقصير من قبل الصناعيين واتحاداتهم في شرح معاناتهم أو في عرض مطالبهم طيلة السنين الماضية؟. هل فعلاً الحكومة لا تعرف أوجاع الصناعة والصناعيين ومعيقات الإنتاج والعملية الإنتاجية؟. هل تنتظر الحكومة فعلاً دراسات واقتراحات جديدة بشأن تذليل صعوبات عمل القطاع الصناعي «عام- خاص»؟.

■ عاصي اسماعيك

كل الأسئلة السابقة وغيرها الكثير مما يتبادر للأذهان تبدو مشروعة بعد الاطلاع على بعض ما رشح من نتائج الاجتماع الأخير الذي جرى بين الحكومة واتحادات غرف الصناعة وبعض الصناعيين نهاية الأسبوع الماضي، فقد ظهر وكأن الحكومة تجتمع لأول مرة مع الصناعيين لتستمع إليهم وإلى مواجعهم ومطالبهم!.

مشاكل قديمة متجددة

مشاكل القطاع الصناعي والصناعة والإنتاج عموماً ليست جديدة، فهي قديمة ومتشعبة منذ ما قبل سني الحرب والأزمة، وقد أتت هذه السنوات لتزيد عليها مشاكل وأزمات وتعقيدات جديدة وعميقة، ناهيك عن الأضرار المباشرة وغير المباشرة التي لحقت بها بسببها، وصولاً إلى توقف الكثير منها أو خروج بعضها عن حيز العملية الإنتاجية بشكل كامل.

هذه المشاكل تم «تفصيصها» وتفصيلها مراراً وتكراراً خلال السنين والعقود الماضية، وتم عرضها مع الكثير من المقترحات العملية المقترنة بالدراسات والأرقام من قبل المعنيين المباشرين بهذا القطاع، عام أو خاص، لحلحلتها حكومياً، وفي كل مرة يتم الطلب من هؤلاء تقديم المزيد من الدراسات والاقتراحات، وفي كل مرة تُشكل اللجان وتُعقد الإجتماعات وتصدر التصريحات، ودون جدوى بالنتيجة.

قطاع هام ولكن؟

قد لا يختلف اثنان على أن الإنتاج الحقيقي – الصناعي – الزراعي – هو أحد أهم المقدمات للخروج من صعوبات الواقع الاقتصادي، بالإضافة إلى دوره على مستوى التنمية ومعدلاتها، المرتبطة «افتراضاً» بالخطط

الحكومية العامة الموضوعة بهذا الشأن. وربما يكاد لا يمر يوم دون الحديث عن الإنتاج والصناعة وصعوباتها ومعيقاتها، سواء بشكل مباشر مع الحكومة، أو بشكل غير مباشر عبر وسائل الإعلام، ومع ذلك ما زالت الصعوبات على حالها، والمعيقات والتعقيدات مستمرة، دون حلول.

فالمشاكل والتعقيدات المرتبطة بالصناعة والإنتاج، وتشابكها مع غيرها من المشاكل المرتبطة بالقطاعات الاقتصادية والخدمية الأخرى، جعل من هذه المشاكل أزمات تعيق الإنتاج والعملية الإنتاجية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر: «أزمة الطاقة والوقود-توفّر مستلزمات الإنتاج- ارتفاع تكاليف الإنتاج - نقص اليد العاملة - تذبذب القيمة الشرائية لليرة– تدني معدلات الاستهلاك في السوق المحلي- محدودية الأسواق الخارجية...»، لتضاف إليها العقوبات والحصار بالتوازي مع استمرار السياسات الاقتصادية المحابية للأنشطة الاستثمارية التجارية والعقارية والخدمية على حساب القطاع الإنتاجي، ما أدى ويــؤدي إلى التراجع المُطَّرد للَّصناعة والإنتاج، ولهذا القطاع الحيوي والهام.

مزيد من الدراسات والمقترحات

في الاجتماع الأخير بين الحكومة واتحاد غرف الصناعة وبعض الصناعين بتاريخ 2020/1/23 اعتبر رئيس الحكومة: «اللقاء نقطة تحول مفصلية في واقع الصناعة السورية لمواجهة ظروف الحصار والعقوبات الاقتصادية المفروضة على البلاد»، وذلك بحسب صفحة الحكومة.

. أما ما تمخُّض عنه الاجتماع فيمكن اختصاره بالتالي:

تكليف وزارة المالية بالاجتماع مع أصحاب الفعاليات الاقتصادية لمراجعة كل الإجراءات

والقوانين التي اتخذتها الحكومة خلال الفترة الماضية لدعم الاقتصاد، وخاصة ما يخص الصناعة وتقديم مقترحات جديدة تهم الإنتاج وخاصة للمناطق الصناعية المتضررة. الطلب من الفعاليات الصناعية تقديم مقترحات

الطلب من الععاليات الصناعية تعديم معترحات عملية لتحفيز الإنتاج لاسيًما في ظل التوجه الحكومي لتكريس التشاركية مع القطاع الخاص وتعزيز الخطوات التشريعية الرامية إلى دعم مدخلات الإنتاج.

تكليف وزارات الاقتصاد والصناعة وهيئة التخطيط والتعاون الدولي دراسة مشروع صك تشريعي لتنظيم العمل الصناعي ودراسة مسودة مشروع لإعفاء المنشأت الصناعية المتضررة بفعل ألإرهاب من الغرامات.

الطلب من اتحاد غرف الصناعة إجراء توصيف لواقع كل قطاع صناعي على حدة، وتقديم المقترحات اللازمة لتفعيله وتأمين متطلباته.

إعداد خارطة صناعية في كل محافظة، وتوصيف واقع المنشات المتضررة والمتوقفة وإعادتها إلى العمل والإنتاج. دراسة وضع آلية جديدة أو بدائل لتمويل استيراد المواد الأولية ومستزمات الإنتاج، وسيتم الإعلان عنها خلال الأسبوع القادم. العمل المشترك بين الحكومة واتحاد غرف الصناعة لوضع سياسة ضريبية تساهم في دعم الإنتاج المحلي بكافة مفاصله.

المعنية واتحاد غرف الصناعة للمساهمة في مكافحة البضائع المهربة. أي مزيد من الدراسات والاقتراحات والمزيد

اي مريد من الدراسات والافدراحات والمريد من اللجان والاجتماعات، والمزيد من هدر الوقت والمراوحة في المكان.

مطالب ولقاءات واجتماعات سابقة

ربما بهذا الصدد من المناسب التذكير بالمؤتمرات الصناعية التي عقدت سابقاً ومآل توصياتها، والكثير من الاجتماعات النوعية التي عقدت بشأن القطاع الصناعي، سواء كانت حكومية، أو بين الحكومة والصناعيين واتحادهم، والتي لم تختلف بنتائجها عن نتائج الاجتماع الأخير، ومنها:

اجتماع عمل حكومي بتاريخ 2016/9/17 حمل عنوان: «وضع الآلية التنفيذية لخطة وزارة الصناعة المتعلقة بتنشيط القطاع الصناعي العام والخاص».

اجتماع لاتحادات غرف التجارة والصناعة والزراعة واتحاد المصدّرين والحرفيين برئاسة رئيس الحكومة بتاريخ 2017/1/21. لقاء نوعي بين الفريق الحكومي الاقتصادي واتحادات غرف التجارة والصناعة والزراعة والسياحة والمصدرين والحرفيين لتقييم العمل، ووضع أسس مرحلة جديدة من التعاون والشراكة لتحقيق التنمية الاقتصادية برئاسة رئيس الحكومة بتاريخ 2018/12/22. وغيرها الكثير من اللقاءات والاجتماعات والتصريحات، والتي لم تختلف بنتائجها عن مضمون الاجتماع أعلاه، والتي لم تسفر من الناحية العملية عن شيء إيجابي حقيقي على مستوى دعم الصناعة والإنتاج، أو على مستوى تذليل بعض الصعوبات والمعيقات، فالدراسات مطلوبة والخرائط بحاجة لإعادة رسم مجدداً، مع تجيير بعض القضايا المطروحة بإعادتها إلى الاتحادات من أجل إعادة رفعها مجدداً، وهكذا..

أما الملفت مما رشح عن الاجتماع الأخير أعلاه فهو القول «إنه تم تنفيذ توصيات المؤتمر الصناعي الثالث التي تتناسب مع الإمكانات المتاحة وما تبقى من التوصيات التي لم تنفذ، فهي تحتاج لظروف وإمكانات خارج ظروف الحرب الحالية»، مع العلم أن المؤتمر الصناعي الرابع الذي كان من المقرر عقده بداية هذا العام قد تم تأجيله إلى أجل غير مسمى، بسبب عدم تنفيذ توصيات المؤتمر الثالث بحسب ما صرح به رئيس اتحاد غرف الصناعة نهاية العام الماضي، والمؤسف هو الاقرار بالمماطلة بتنفيذ التوصيات إلى حين تغير الظروف المرتبطة بالحرب والأزمة، وما على الصناعيين إلا الانتظار والانتظار، والنتيجة أن سين التسويف التنفيذية كانت وما زالت هي المتسيدة دائماً وأبداً، فبئر الحكومة العميق قادر على ابتلاع المزيد والمزيد من الدراسات والمقترحات، ومن الاجتماعات واللجان. «فلنكن واقعيين» أو «غير حالمين»، جملة تتكرر كثيراً في الإعلام الرسمي وشبه الرسمي الذي يتعامل اضطرارياً مع الوضع الاقتصادي الصارخ... يدعونا الإعلاميون والمحللون الأكاديميون إلى «الواقعية الاقتصادية». وهذه الواقعية تظهر فجأة عند الحديث عن: التوجه شرقاً، وإزاحة الدولار، والاستيراد عن طريق الدولة، والتبادل بالعملات المحلية...



يتفق الجميع

أن نقص الدولار والطلب الكبير عليت والمتاجرة بهء والاعتماد الواسع على الاستيراد، عناوين أساسية في التأزم الاقتصاديّ الحالي وفى مستويات الأسعار ومعدلات الربح الجنونية. ولكن عندما بذهب الحديث إلى الحلول الجذرية لهذم المسألة: بتقليص الاستيراد للأساسيات، وتحويله إلى استيراد دون دولار. يظهر «العقلانيون» ليقولوا إن هذا الأمر صعب وغير ممكن.

«الواقعيون» الاقتصاديون.. المتمسكون بالدولار

■ عشتار محمود

بالفعل التعامل بالعملات المحلية ليس مسألة شائعة عالمياً، ولم يتحول إلى نمط معمم مع استمرار هيمنة الدولار على التبادلات الدولية. ورغم تسارع وتيرة التجارة بالعملات المحلية، فإن

إزاحة الدولار: صعبة لكن ممكنة

هذه العمليات لا تزال تتم تحت غطاء دول کبری ذات علاقات سیاسیة واقتصادية متشعّبة وتدخل في مواجهة مع الغرب. روسيا والصين رائدتان في هذا

المجال، مثل توسع التجارة الصينية الروسية بالعملات المحلية، واتفاقات تجارية استثمارية مباشرة بين الدول كما بين الهند وروسيا في بعض الجوانب وخاصة العسكرية، وبين إيران وروسيا، وتركيا وروسيا. حيث تعتبر روسيا المهدّدة بشكل مستمر بتوسيع العقوبات الغربية مهتمة بهذا المجال لأسباب اقتصادية أمنية. وكذلك الصين التي تسعى إلى تقليص حصة الدولار من تجارتها الدولية وتحويل اليوان إلى عملة معتمدة فى التبادلات. ويظهر هذا في العلاقات الصينية الخليجية مثل قطر والإمارات بالدرجة الأولى، ومع إفريقيا بوضوح

نيجيريا مثلاً، انضمت في شهر 8-2019 إلى عمليات تشكيل احتياطي مركزي باليوان الصيني، ووقعت الحكومتان الصينية والنيجيرية اتفاقأ لمدة ثلاث سنوات لتبادل العملات بقيمة 2,5 مليار دولار، إذ بدأت نيجيريا تبيع اليوان لتجارها المحليين وقطاع أعمالها ليستوردوا من الصين بالعملة الصينية مباشرة. ونيجيريا هي أخر دولة انضمت إلى هذه الاتفاقيات من أصل 14 دولة إفريقية أخرى في شرق وجنوب إفريقيا.

تجارب التعامل بالعملات المحلية أصبحت موجودة، وبينها ما هو مشترك: أولاً وجود أطراف هي دول كبرى مع قدرة استقلال اقتصادي عالية عن المنظومة الغربية، وصاحبة مشروع وطني اقتصادي عام. وثانياً علاقات واتفاقيات بين الدول مباشرة، لتنسّق السياسة الحكومية علاقات الأطراف الاقتصادية وقطاع

فى الحالة السورية الأطراف الدولية العاملة على إزاحة الـدولار هي أكثر الأطراف إيجابية في الأزمة السورية: تدعم طروحات الحل السياسي وإعادة الإعمار والاستقرار، وتبقي علاقات رسمية ولا تلتزم بالعقوبات، وبالتالي استعدادها عال لعلاقات اقتصادية محددة، وفي مجال الأساسيات على الأقبل. ولكن الأطراف المحلية غير مستعدة لإزاحة الدولار بعد...

إن الاستيراد

باتفاقيات بين

الدول قد يعيد

دوره الاقتصادي

«موضوعاً على

لجهاز الدولة

بعدان أصبح

الرف»

الاقتصاديون والإعلاميون السوريون ومن خلفهم القرار الحكومي ومن خلفهم أصحاب المصالح الاقتصادية الكبرى في قطاع المال والأعمال والتجارة، وبعمق هؤلاء جميعاً أصحاب النفوذ والسلطة والمال من النخب السورية المتحكمة... جميع هؤلاء «واقعيون» ويرون أن مسألة إزاحة الدولار مسألة صعبة وغير متاحة، وإن تحدثوا فيها فإنهم «يقزّمونها» لتكون أمالاً

إن الاستيراد من الصين باليوان، أو من روسيا بالروبل، يتطلب مبادرات واتفاقات رسمية عالية المستوى. تنسقها السلطات الحكومية والنقدية العليا بين الدول: لفتح حسابات مشتركة وإيجاد بنية مالية ومصرفية معتمدة، وإيجاد آليات إشراك الأطراف

هذه المبادرات لم تتم، وما ينقله «الواقعيون الاقتصاديون» يشير إلى مستوى عدم جدية التعاطى مع هذه المسألة، وبالتالي ضعف المبادرة



الصعوبة محلية: تقليص الربح من 500 إلى 10%

الاقتصادية المحلية المستوردة.

بأفضل الأحوال، إن لم يكن إغلاقها. أما السؤال لماذا؟ يضع الجواب الواضح والصريح ماثلاً أمامنًا... الاستيراد في سورية في ظل العقوبات هو نشاط أساس للنخب المالية، وهو يجمع أرباحاً كبرى تصل في بعض المواد اليوم إلى 500% وعشرات مليارات الليرات في شهر

واحد! هذا الربح يصبح مهدداً فعلياً فى حال إزاحة الدولار من الاستيراد، أو الاستيراد بالقنوات الرسمية دون

فعمليات استيراد الأساسيات لسورية وتسعيرها بأسعار مضاعفة عن الكلف العالمية، يعتمد على مسألتين: استمرار نقص الدولار والمتاجرة به، واحتكار الاستيراد لدى قلّة تمتلك حسابات بالدولار في المصارف المحلية وفي الخارج.

الوصول إلى اتفاقيات بين الدول يعني تقليص الربح من استيراد المواد الأساسية إلى نسبة 5-10% وهو معدل الربح المقدر والمنطقي لاستيراد مواد غذائية أساسية بكميات كبيرة. ففي الاتفاقيات بين الدول يتم التسعير

على أسعار قريبة من الأسعار العالمية الوسطية، وبتكاليف هامشية لعمليات النقل والشحن والتأمين، وأسعار مستقرة لا ترتبط بتقلبات سعر الدولار، وقد تؤدي عملياً إلى تراجع كبير وسريع في سعره المعتمد على طلب كبار المستوردين والمضاربين

والأهم، أن الاستيراد باتفاقيات بين الدول قد يعيد لجهاز الدولة دوره الاقتصادي، بعد أن أصبح «موضوعاً على الرفُّ» ومعنياً بالحديث عن وهمية السعر والمراقبة والمعاقبة، وإجراءات تراقب أخر حلقة، وتعاقب من يمسك الدولار ويبيعه، وليس من يستورد بأسعار مضاعفة وعلى أساس دولار السوق!

الدفاع عن «الربح الإجرامي»

إن الوصول لاتفاقيات لإزاحة الدولار تعني تقليص الربح إلى مستويات 5-10% في المواد الغذائية الأساسية، وقد تعنى توقف ربح الدولار نهائياً. وتقليص الربح بهذه المستوى سيعني خسائر كبرى لكبار المتنفذين والنَّخب وحائزي الدولار، وهؤلاء يفعلون المستحيل لتجنب خسائر بهذا الحجم. أقل ما يمكن أن يفعلوه هو الدعاية والتسويق لعدم واقعية هذه الطروحات، وقد يذهب هؤلاء للإجرام الاقتصادي وفتح احتمالات الفوضى في سبيل هذا الربح، وهو ما يحصل اليوم.

إن تجارة الأساسيات بهذا المستوى من الربح هو تهديد البلاد الهشة بإيغال في الهشاشة والعودة إلى الاقتراب من الخطوط الحمراء للتصعيد الأمني والعسكري الذي يضعه الجوع أمَّام الجميع. على «الواقعيين» الذين يعتبرون إزاحة الدولار «غير واقعية» أن يقيسوا الأمور بنتائجها الفعلية، إنهم عملياً يدافعون عن استمرار الاستيراد بالدولار وعن استمرار الوضع الحالي، ويرون أن الواقعي هو

حصر الإجراءات بالرقابة، أي «بلا شيء»... والأهم، أن الدفاع عن استمرار الوضع الحالي يؤدي إلى تغيل القوانين الاقتصادية الاجتماعية الواقعية فعلاً، التي تقول إن مزيداً من الإيغال في الإفقار والفاقة والربح الإجرامي، يؤدي حكماً إلى الفوضى.

الزيت النباتي ربح شهري يقارب 8 مليارات ليرة

يبلغ السعر الوسطي لأسعار زيت دوار الشمس عالمياً حوالًى 805 دولارات للطن، يضاف إليها تكاليف شحن ونقل وتخليص تقارب 40 دولاراً على الطن واصلة إلى الموانئ السورية. ما يعني أن تكلفة الليتر تصل إلى 0,92 دولاراً للاستهلاك المحلي دون الربح. وهذه التكلفة على سعر السوق للدولار مقابل الليرة تعني أن الكلفة تقارب 920 ليرة



■ قاسیون

ولكن الزيوت والسمون النباتية هي مواد موجودة ضمن القائمة الضيقة لتمويل المستوردات، أي يفترض أنها تحصل على تمويل بدولار بالسعر الرسمى المقارب لـ 440 ليرة مقابل الدولار. وهو الأمر الذي من المفترض أن ينعكس على كلفة الليتر الواصل للموانئ السورية بحوالي: 400 ليرة.

إن هذه التكاليف تعنى أنّ الربح المدفوع من سعر الليتر المحلي يتراوح من 280 ليرة لليتر إذا كان الزيت المستورد مسعّراً على سعر دولار السوق، ويصل إلى 800 ليرةً مربحاً في الليتر ونسبة 100% من التكلفة في حال كانت هذه الزيوت ممولة بدولار بسعر

الحاجة الشهرية التقديرية للزيوت النباتية تقارب 10 آلاف طن شهرياً، بمعدل 5 ليترات لكل أسرة شهرياً، واعتبار أن الحاجة يجب أن تغطي 10 ملايين سوري فقط.

إن هذه الكميات يمكن أن تحقق أرباحاً تقارب 3 مليارات ليرة من فرق التكلفة العالمية عن سعر السوق وبسعر دولار السوق.

وتحقق ربحاً من فرق سعر الدولار يقارب 4,7 مليارات ليرة تقريباً. ليضاف الزيت إلى المواد عالية الربح بشكل استثنائي... ومجموع أرباح شهرية تصل إلى 7,7 مليار

وطبعاً هذه الأرباح تتوزع بين المستوردين والمصارف وشركات الصرافة والمتنفذين وحائزي الدولار وحلقات الربح والإتاوات الأخرى، بينما يدفعها مستهلكو الزيت لهؤلاء

تعيد هذه المقارنات الأولية الإشارة إلى إمكانات تخفيض أسعار المواد الغذائية الأساسية وعدم جدوى تمويل المستوردات، وإمكانية تخفيض سعر الليتر إلى حدود 400 ليرة لزيت دوار الشمس، عُوضاً عن سعره في السوق الذي يقارب 1200 ليرة لليتر.





زيت دوار الشمس

47 مليون ليرة استثمار مقابل كل عامل في 2019

صدرت تصريحات لهيئة الاستثمار السورية حول المشاريع الاستثمارية التي يتم ترخيصها وتنفيذهاء إذ أشار مدير هيئة الاستثمار مدين دياب إلى أن المشاريع الاستثمارية قيد التَنْفيذ هَى 30٪ مَن المشاريع المشملة والمُستقطبة في 2019. وقد بلغت التكاليف الأستثمارية لهذه المشاريع 119 مليار ليرة سورية، وهي تشغّل عملياً 2495 فرصة عمل جديدة. مع الإشارة إلى أن نسبة 62% من المشاريع صناعية.

وهذا الاستثمار الخاص المنفذ وفق قوانين الترخيص الاستثماري، يشكل نسبة لا تتعدى 1% من الناتج السنوي السوري في الأعوام السابقة «2017» بحدود 8000 مليار ليرة

ومستوى تشغيلها للعمال، بمعدل وسطى 47 مليون ليرة استثمار مقابل كل عامل تشير إلى معدل كثافة رأس المال مقابل العمالة بالمقاييس السورية. فإذا ما قيس هذا المبلغ بالدولار فإنه قد يقارب 67 ألف دولار «بسعر 700 أعلى سعر رسمي معتمد». بينما كانت الكلفة



قاربت 489 ألف دولار مقابل كل عامل.



دافوس 2020: الانقسام الغربي.. البيئة.. الأزمة



انعقد منتدى دافوس العالمي 2020 وانتهى في 24-1، المؤتمر الأبرز للنخب الغربية يخفت نجمه عاماً بعد عام... في عام 1960 كانت دافوس بلدة سويسرية لا يتعدى عدد سكانها 10 آلاف نسمة، ومنذ عام 1971 بدأ المنتدى في هذه البلدة، ليتحول لاحقاً إلى أهم المنتديات الاقتصادية العالمية لا تنافسه إلا اللقاءات الدورية لصندوق النقد والبنك الدولي، من حيث عدد الدول الممثلة، وعدد المشاركات الرسمية والضيوف والصحفيين.

■ لیلی نصر

المنتدى ببداياته كان أوروبياً، وكان معنياً بمسألة التنافسية الأوروبية العالمية، وقد لعب دوراً حاسماً في تشكيل الاتحاد الأوروبي. ولكن مع عام 1987 غير المنتدى صفته واسمه الأوروبيين، وأضفى على نفسه طابع العالمية، وتحول دافوس إلى منصة تطلق أبرز الأفكار الاقتصادية والمالية التي تمت عولمتها خلال الثلاثين عاماً الماضية بعد أن أصبح الوزن الأمريكي فيه أساساً.

انقسام وتعميم اقتصادي وسياسة موجهة

منذ عام 2016 تقريباً يظهر انقسام النخب الغربية في المنتدى بوضوح، فعلى الرغم من أنَّ ترامب قصد المؤتمر مرتين خلال ثلاثة أعوام –وهو معدل مرتفع للحضور قياساً بالرؤساء في التعامل مع الأزمة الاقتصادية العالمية تظهر واضحة في المؤتمر. يرى البعض في الشعار العريض لدافوس 2020 «الرأسمالية للجميع» وحداً من مؤشرات إدارة التناقضات بين التوجهات المختلفة، ومؤشراً إلى المؤتمر لم يعد منصة جامعة لإطلاق فالمؤتمر لم يعد منصة جامعة لإطلاق

الخطط والتوجهات كما كان سابقاً. كما يرى متابعون؛ بأن دافوس أصبح يعطي الجوانب السياسية ومسائل مثل النسوية والجندرة وحقوق الأقليات

والمثليين تركيزاً عالياً، ويشكل واحدة من منصات البروباغندا الأساسية في هذا المجال.

أما في الجانب الاقتصادي فالعناوين عريضة وكثيرة، ولكن المسائل المتعلقة: بالبيئة، والتكنولوجيا الرقمية، والذكاء الصناعي تنال تركيزاً مباشراً. الحمائية التجارية لم تكن هذا العام موضوعاً إشكالياً بارزاً كما كانت في العامين السابقين، على الرغم من إعادة الطروحات التي تربط التراجع الاقتصادي العالمي بالحرب التجارية التي يطلقها ترامب، مقابل الدفاع الأمريكي عن هذه السياسات.

إن القضية

البيئية تفرض

نفسها على

الاقتصادي

النموذج

العالمي

المتناقض

والاستمرار

مع التقدم بك

البيئة عنوان يتصدر المنتدى

ظهرت واحدة من أوجه الخلافات بين أجنحة المال العالمي ممثلة بالموقف من التوجهات الاستثمارية للدول وسياسات الطاقة، ومسألة البيئة تحديداً.

فبينما رأى مينوشين وزير الخزانة الأمريكي ورئيس الوفد المشارك بأن الطاقة الأحفورية منخفضة التكاليف هي المحرك الأساس المضمون لزيادة النمو العالمي، والتشغيل، مستشهداً بنجاح النموذج الأمريكي أو «برنامج ترامب» في هذا المجال.

فإن كريستين لاغارد الرئيس الجديد للبنك المركزي الأوروبي، والرئيس السابق لصندوق النقد الدولي، كانت تطرح الاستثمار في التكنولوجيا البيئية الخضراء كطريق وحيد لنمو مستدام، وتدعو إلى دفع الشركات

للمساهمة في التزامات تخفيض الانبعاثات الحرارية وذلك عبر الضرائب والقوانين.

مؤتمر دافوس واحد من المنصات العاملة على تحويل المسألة البيئية إلى القضية الاقتصادية رقم واحد قيد النقاش العالمي، «الأمر الذي يظهر من تصدر الطفلة السويدية الناشطة في المجال البيئي غريتا ثونبرغ للعناوين الصحفية المرتبطة بمنتدى دافوس، والتي تحضر المؤتمر للعام الثاني على التوالي».

النخب تحمي الكرة الأرضية!

إن القضية البيئية تفرض نفسها على النموذج الاقتصادي العالمي المتناقض مع التقدم بل والاستمرار، ولكنّ تبنى جزء هام من النخب العالمية لهذه القضية لا يرتبط «بحماية الكرة الأرضية» فقط على كل حال، وقد يكون تبنيها بمثابة عنوان وغطاء لخطط الإنقاذ الحكومية البديلة الضرورية في وقت الأزمات الاقتصادية، وإحدى أدوات الصراع بين الأجنحة... فالمؤتمر الذي طغت عليه النقاشات الإيكولوجية خلص إلى تعهد 300 شركة كبرى بزرع تريليون شجرة حتى عام 2030! ينبغي الإشارة إلى أن المختصين الاقتصاديين في المسألة البيئية يعتبرون أن تخفيض الانبعاثات كواحد فقط من مؤشرات الأزمة البيئية غير قابل للحل الجذري، والوصول إلى التخفيض المطلق لانبعاث غاز CO2 لن يكون إلا بتغيير هدف العملية الإنتاجية العالمية من الربح إلى تلبية الحاجات وتغيير كامل النمط الاستهلاكي والإنتاجي ليتجاوز الرأسمالية، أماً في الحدود الحالية فإن تحقيق هدف التُخفيض النسبي للانبعاثات غير مضمون التحقق. خاصة مع وجود جناح كامل في الحكم الاقتصادي العالمي لم يصل إلى مستوى الاعتراف

وهذا ما يظهر على الضفة الأخرى في منتدى دافوس، حيث النموذج الأمريكي الذي يمثله ترامب يحاول نسف المسألة البيئية وعدم الاعتراف بها، والتركيز على المسار الاقتصادي لدعم الشركات عبر تخفيض التكاليف: تكاليف الطاقة وتكاليف الضرائب، وعبر تزويدها بالمال المطبوع والديون باقل

بوجود أزمة بيئيّة «- Tim Jackson

«prosperity without growth

التوافق على تجاهل الأزمة

فائدة ممكنة وصولاً إلى صفر أو سالب.

رغم الخلافات التي ظهرت بين الطرفين في هذه المسائل، إلّا أنّ منتدى هذا العام يظهر اتفاق الطرفين على تجاهل «الفيل القابع في الغرفة»، والمقصود تجاهل الأزمة المتوقعة في القطاع المالي، الذي ينتفخ عملياً بالديون عبر أسعار الفائدة المخفّضة، وضخ المال في شريان الاقتصاد العالمي من جانب مع الإشارة إلى أن المنتدى كان يطرح أزمة القطاع المالي كواحدة من يطرح أزمة القطاع المالي كواحدة من متابعون أن تجاهلها هذا العام يتناقض مع حدة التركيز العالمي عليها.

مع حدة التركيز العالمي عليها.
العديد من العناوين في مؤتمر دافوس فضفاضة، ولكن الواضح هو التالي: انخفاض درجة أهمية المؤتمر ومفاتيحه في رسم السياسات كما يرتبط بالانقسام العميق في المنظومة الغربية حول سياسة إدارة أزمة الحكم مؤقتاً على تجاهل الأصوات الصادحة في المركز الغربي نفسه بحجم الأزمة على استمرار سياسة تسويف الحل عبر تضخيم فقاعة الدين التي يترقب علاثيرون انفجارها في أية لحظة ومن أي حدث...

اللاذقية ومشاكل التزود بالطاقة الكهربائية

مشاكل انقطاع التيار الكهربائي في محافظة اللاذقية ليست جديدةً، فمعاناة أبناء المحافظة من هذه المشكلة قديمة متجددةء وهى ليست بمعزل عن مشكلة الكهرباء المعممة على كل المحافظات، لكن ما يقف عنده الأهالي هو ساعات القطع الطويلة، وتذبذب التيار خلال ساعات الوصل.

■ مراسك قاسيون

بحسب بعض الأهالي فإن ساعات قطع التيار الكهربائي تصل أحياناً إلى أكثر من 16 ساعة خلال الـ24 ساعة، وهي متباينة بين منطقة وأخرى، وخاصة بين المدينة وبلدات الريف

مشكلة معترف بها

المشكلة الأكبر التي يعاني منها أبناء المحافظة هي الحماية الترددية، والتي تتسبب بقطع التيار الكهربائي خلال ساعات الوصل الافتراضية، والأسوأ هو تذبذب شدة التيار عند إعادة الوصل، وما ينجم عنها من تعطل فى الأجهزة الكهربائية المنزلية، وما يتبعها من تكاليف مرهقة لقاء إعادة إصلاحها، إن أمكن هذا الإصلاح ولم يخسروا هذه الأجهزة

مسؤولو الَّكهرباء في المحافظة لم يكونوا بعيدين عن شكاوى الأهالي، كما أنهم لم ينفوا برنامج التقنين القاسي المطبّق على المحافظة، حيث صرح مدير كهرباء اللاذقية عبر شام إف إم بتاريخ 2020/1/22، بأن: «برنامج التقنين الكهربائي الحالي غير محدد، وهو قاس على المحافظة ولكنه عادل، أما الحماية الترددية فلم تفصل منذ بداية العام الحالى، ونعمل بكافة الجهود لتطبيق برنامج 2/4»، مشيراً إلى أنه «مع تحسن درجات الحرارة من الممكن أن يصبح واقع التقنين والكهرباء أفضل، حيث حالياً تصل ساعات



ونصف تزوید».

ما خفي أعظم

الأهالي المتضررون من واقع التقنين الكهربائي ومن الحماية الترددية ونتائجها، لم يخفوا خشيتهم مما تم إقراره مؤخراً حول «إعفاء المناطق التي تتواجد فيها بيوت بلاستيكية من التقنين الكهربائي في محافظتي اللاذقية وطرطوس ليلًا، وذلك بسبب تشكل الصقيع في مرتفعات الأرياف مما سينعكس بشكل إيجابي على المحصول الزراعي في القطر».

أضرار انخفاض درجات الحرارة على الإنتاج الزراعي في البيوت البلاستيكية، تستفيد منه شريحة واسعة من أبناء المحافظة، إلا أن ذلك يعني أن ساعات التقنين ستزيد عما هي عليه الآن، حيث لم يرشح أن كمية الطاقة الكهربائية المخصصة للمحافظتين ستزيد بما يعادل هذا الإعفاء، ما يعنى أن مضمونه سيكون على حساب تزود الأهالي

من الطاقة الكهربائية، وربما ما خفى كان

أعظم على مستوى واقع التنفيذ العملى لهذا

التوجه والقرار، فالبيوت البلاستيكية كثيرة

ومنتشرة على طول امتداد المحافظتين.

مطلب مَحقَّ

الطلب المطروح على ألسنة الأهالي يتمحور حول إمكانية زيادة حصة المحافظة من الطاقة الكهربائية، بحيث تقل ساعات القطع لتصبح قريبة من بقية المحافظات، وخاصة دمشق المطبق بها برنامج 3/3، والأهم ألا يكون قرار الإعفاء الليلى بما يخص البيوت البلاستيكية على حساب تحصتهم، المقننة والقاسية سلفاً. فهل هذا ممكن، أم أن انتظار فصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة هو الحل الوحيد والمؤقت لهذه المشكلة المزمنة؟.

فرز طبقي حتى في الإنارة!

■ نوار الدمشقي

فكرة جهنمية مبتكرة تم إقرارها والتوجيت بها من قبل محافظة دمشق، تتمثل بالتعميم إلى كافة مخاتير مدينة دُمُشق بطلب التعاون مع المجتمع الأهلى لإضاءة مداخل الأبنية وبعض الجادات «بالليدات».

الطلب أعلاه تم تبريره بأنه بسبب الانقطاعات الدائمة للطاقة الكهربائية، والظلام الدامس في معظم الجادات الرئيسة والفرعية والحارات، مع العمل على تكريس هذه الحالة في أحياء مدينة دمشق.

تمييز وتهرَّب رسمي

مما لا شكُّ فيه أن المواطنين متضررون من واقع الظلام ليلًا بسبب غياب الإنارة في غالبية شوارع الأحياء والحارات في المدينة، اللهم باستثناء بعض الساحات والشوارع الرئيسة، وبعض الأحياء التي يقطنها النخبة من أصحاب الجاه والمال والثراء، وهو واقع تمييزي مكرُّس بشكل غير معلن على مستوى جميع الخدمات، وليس فقط بالنسبة للإنارة ليلاً في هذه الأحياء «الكهرباء- المياه-الصرف الصحي- الهاتف- النت- النظافة-الشوارع المعبدة – الأرصفة – المدارس – المستوصفات..».

مع الأخذ بعين الاعتبار أن مضمون الاقتراح أعلاه، سبق وأن تم تطبيقه طوعاً من قبل بعض المواطنين في بعض الأحياء والحارات وعلى مداخل بعض الأبنية والبيوت فيها.



وفقاً لنموذج التعميم أعلاه، وبغض النظر عن شكله الـذي يظهر فيه على أنـه يصب في مصلحة الأهالي وحرصاً على سلامتهم، وتَّفادياً لبعض المخَّاطر، إلا أنه على حسابهم، كما أنه شكل من أشكال التهرب من المسؤولية

فحل مشكلة الإنارة ليلًا، وفقاً للنموذج المقترح أعلاه يعنى فيما يعنيه أن المحافظة

قد رفعت يدها من مهمة إنارة الكثير من الأحياء والمناطق ليلاً، وجيرتها لتصبح بمسؤولية المخاتير بالتعاون مع المجتمع الأهلي، وعلى حسابهم.

طبعاً الحديث هنا عن أحياء الفقر والتهميش أولاً، وعن أحياء المخالفات والعشوائيات ثانياً، وهذه الأحياء هي الأكثر اكتظاظاً، وكأن هذه الأحياء لا ينقصها إلا المزيد من التخلي الرسمي عنها، والمزيد من التعامل

التمييزي ذي الطابع الطبقي بحقها، والمزيد من الإنفاق الذاتي والأهلي على الخدمات التي من المفترض أن تكون بعهدة المحافظة والبلديات وعلى نفقتها.

يتساءل أبناء العاصمة، المحسودون على فقرهم وإهمالهم على ما يبدو، ترى ما هي الإبداعات الجديدة التي من الممكن أن تسفر عنها اقتراحات المحافظة بحقهم وعلى حسابهم لاحقاً؟.

الفوضى الأمريكية...



«قلنا بأننا غير مهتمين بالحديث عن الانسحاب «من العراق»، لأننا لا نعتقد أنه ينبغي أن ننسحب»... هكذا يلخص جيمس جيفري، بالعنجهية الأمريكية المعهودة، مسألة الوجود الأمريكي في العراق.

■ مهند دلیقان

يضيف جيفري، وهو المبعوث الأمريكي الخاص لسورية وكذلك المبعوث الخاص للتحالف الدولي لمحاربة داعش، في حديث أدلى به للصحفيين يوم الخميس، 23 كانون الثاني: «إن قرار البرلمان العراقي بإخراج ألقوات الأُمريكية من البلاد غير ملزم، والاتفاق على الوجود الأمريكي في العراق جرى مع حكومة بغداد». كما أشار إلى أن بلاده لا ترغب حالياً في «الجلوس لمجرد الحديث عن الانسحاب من العراق»، وتابع موضحاً أنه إنْ كان أي حديث سيجري بهذا الخصوص فإنه ينبغيُّ أن يكون «شاملًا لكل جوانب العلاقة بين البلدين، بما في ذلك الدعم الدبلوماسي والمعونات الاقتصادية والمالية التي نقدمها للعراق، وكذلك الأجندة الإقليمية للعراق». أي إنّ جيفري لا يكتفي بالقول إن بلاده لا تريد الحديث في مسألة الانسحاب، بل ويهدد ويبتز بشكل واضح بأنّ أي حديث عن هذه المسألة سيتم التعامل معه من جانب واشنطن بعدائية مطلقة وشاملة، وهو الأمر الذي عبّر عنه ترامب صراحة حين هدد العراق في السادس من الجاري، بعد يوم واحد من قرار البرلمان العراقي إخراج القوات الأجنبية من العراق وعلى رأسها الأمريكية، بعقوبات اقتصادية «لم يسبق له أن شهد مثلها مطلقاً، عقوبات ستبدو معها العقوبات المطبقة على إيــران، عقوبات لطيفة»، وهو التهديد الذي عاد ترامب إلى التلويح به من جديد يوم 22 من الجاري في دافوس، حيث أكّد أنه «لا يستبعد فرض عقوبات على العراق».

في السياق ذاته، أيد نيجرفان برزاني رئيس إقليم كردستان الطروحات الأمريكية يوم الخميس الماضي خلال اشتراكه في مؤتمر دافوس، حيث قال: بإخراج القوات الأجنبية من البلاد، لم يكن مدعوماً من النواب السنة والكرد». وأضاف: «نثق أنّ تحقيق هذا الهدف «محاربة الإرهاب» لن يتم دون دعم من المجتمع الدولي، والولايات المتحدة بشكل خاص. لذلك، فإنّ على المتحدة بشكل خاص. لذلك، فإنّ على الجنود الأمريكيين البقاء».

الرئيس العراقي برهم صالح، والمعروف بقربه من واشنطن، حافظ على مواقف تبدو من حيث الشكل وسطية بين من يقولون بالانسحاب، ومن يقولون بالبقاء، ولكنّ السلوك العملى له يصب بشكل واضح في سلة أنصار استمرار الاحتلال الأمريكى؛ ظهر ذلك في لقائه مؤخراً مع ترامب، والتصريحات التي أطلقها خلاله، وبشكل أكثر وضوحاً في تصريح مكتبه الإعلامي الثذي أعلن يوم الخميس الماضي أنَّه التقى الأمين العام لحلف شمال الأطلسي ينس ستولنبيرغ، الذي «جدد التزام بعثة حلف الناتو فى العراق بواجباتها فى مجالات التدريب وتوفير الدعم العسكري الذي تحتاجه القوات المسلحة العراقية»، أي ضمناً الالتزام ببقاء القوات الأجنبية والأمريكية خاصة.

أهم الأدوات

يستخدمها

في التأسيس

للفوضى التي

پرپدھا ھي

تصوير الأمور

على العراف

بالوكالة أو

وإيران

بوصفها صراعأ

بشكك مياشر بين

الولايات المتحدة

الأمريكي

السياسية التي

ولاسرية المساوية على ضفة موازية، ظهرت دعوات متناقضة من زعماء عشائر في المناطق الغربية من العراق، ومن زعماء في الأنبار بوجه خاص، بعضها يطالب بخروج الأمريكي، وبعضها يطالب ببقائه، ومن هؤلاء الأخيرين رئيس مجلس النواب العراقي ومحافظ الأنبار

السابق محمد الحلبوسي، ويجري ذلك كله بالتزامن مع تجدد نشاط داعش في المناطق الغربية من العراق بوجه خاص.

ما الذي تريده واشنطن؟

تعانى التركيبة السياسية السائدة في العراق، بما في ذلك تركيبة السلطات الثلاث التي أسس لها دستور بريمر، من قدر هاّئل من التشوه القائم على تحاصص طائفي وقومي بين ثلاثة مكونات «الشيعة، السنة، الكرد». ضمن هذا التحاصص جرى توزيع رئاسات ثلاث على غرار النموذج اللبناني المسخ؛ في العراق، نظامٌ برلمانيّ يكون الرئيس فيه كردياً بصلاحيات محدودة «بمقابل ما يشبه حكماً ذاتياً في إقليم كردستان»، ويكون رئيس مجلس النواب سنياً، ورئيس الحكومة شيعياً. وعلى غرار لبنان أيضاً، ورغم الوجود الشكلى لمؤسسات الدولة، وربما الوجود المبالغ به، فإنّ واقع الأمور أنه ليست هنالك دولة بالمعنى الفعلي، بل إنّ الأمر أقرب إلى مجموعة مافيات تحكم باسم الطوائف والقوميات، وتتحاصص فيما بينها نهب البلاد وشعبها وثرواتها، النهب الذي تلعب فيه هذه المافيات دور الوسيط للناهب الخارجي أكثر منه دور ناهب «أصيل».

وإذا كان مما لا شك فيه بالمعنى الإستراتيجي أنّ واشنطن تحضر نفسها لمغادرة المنطقة بأسرها، كنتيجة للاختلال العميق في موازين الدولية من جهة، وللأزمات بعد سوى رأس جبل الجليد من جهة أخرى، فإنّ عملية الانسحاب هذه تمر في خطوتها الأولى عبر عملية إعادة تموضع يجري وفقها تقليص العدد المطلق للقوات الأمريكية في المنطقة،

بوصفها مكونات لا يمكن التوفيق بين مصالحها، وصولاً إلى الدفع نحو أشكال أكثر وضوحاً من التقسيم، ربما عبر أختراع إقليم جديد غرب العراق، وتتمية وتعزيز الطموحات الانفصالية التي لدى البعض في كردستان العراق. انقسام حاد من هذا النوع، حتى وإن كان واضحاً لكل ذي بصر أنه لن يصل إلى النهايات المزعومة، «أي إنه لا يمكن أن يصل إلى تقسيم حقيقي

للعراق بأية حال من الأحوال، لأنَّ

التوازن الدولي نفسه، والذي لم يعد

الأمريكان حلقته الأقوى بأي شكل

من الأشكال، سيمنع ذلك» ولكن رغم

هذا التوازن، فإنّ انقساماً بهذه الحدة،

سيفتح الباب مجدداً- من وجهة نظر

من يخططون له على الأقل- لفوضى

ولكن زيادة تواجدها النسبي في أماكن

بما يتعلق بالعراق وسورية، وبالعراق

بشكل خاص، فإنّ تكريس الانقسام العراقي الداخلي في الموقف من

بقاء الأمريكان أو رحيلهم، يسعى

إلى تكريس الثالوث العراقي غير

المقدس ذاته «شيعة، سنة، كرد»،

شاملة يعاد خلالها إحياء داعش وتسمح بمزيد من استنزاف خصوم الولايات المتحدة، ناهيك عن تعظيم جراح المنطقة ومعاناة أهلها التي يريد لها الأمريكي أن تكون بلا نهاية.

الصراع مع الإيراني

لعل أهم الأدوات السياسية التي يستخدمها الأمريكي في التأسيس للفوضى التي يريدها، هي تصوير الأمور بوصفها صراعاً على العراق بالوكالة أو بشكل مباشر بين الولايات المتحدة من جهة، وإيران من الجهة الأخرى. هذه الأداة تسمح لأتباع واشنطن أن يتشدقوا بالسيادة الوطنية بوصفها قضية ينبغي النضال

والثالوث العراقي غير المقدس!



لأجلها ضد عدوين يقفان على قدم المساواة في عدائهما للعراق، الولايات المتحدة وإيران! واشنطن تعلم علم اليقين أنه ليس من شعب ضمن شعوب المنطقة، ولا حتى أي جزء من شعب، يمكنه أن يتعامل مع الأمريكي بغير صفته التاريخية التي رسمها بدماء ، " ... هذه الشعوب، دوره الحقيقي كعدو مبين لها جميعها، ولّذا فإنُّ الأسهل بالنسبة للأمريكي هو اختراع أعداء إقليميين يبدو بالمقارنة معهم، أحد أعداء المنطقة وشعوبها، وليس العدو الأساس.

«يسار» مشبوه

من الملفت في هذا السياق، ما يصدر عن بعض «القوى» التى تسمى نفسها يسارية، ونضع القوى بين قوسين لأنّ ما نعرفه عن كثير منها، وبحكم الاحتكاك المباشر، أن وزنها السياسي الحقيقي شديد التواضع، وإنْ

كانت هي نفسها تفتقر إلى خصلة التواضع! تتبع هذه القوى التسلسل المبسط التالي: نقطة الانطلاق التي لا مفر منها هي إعلان تأييد الحركة الشعبية، ومن ثم الدفاع عن استقلاليتها ضد الأمريكي والإيراني على حد سواء، وفي العتبة الثالثة إعلان الولّاء لبعض ممثلي الثالوث غير المقدس، بذريعة أنّ هذا الخارجية»، وبشكل خاص البعض المقرب من الأمريكان!

من ذلك ما جاء مؤخراً في بيان لإحدى تلك القُوى «اليسارية» والذيّ تكيل فيه المديح للرئيس العراقي برهم صالح، لأنه وطني يرفض التدخلات الخارجية، ولأنه نصير حقيقى للحركة الشعبية، وهما صفتان لا نعلم على أي أساس جرى اختراعهما. في البيان نفسه، يمر سيل من السباب ضد عبد المهدي وحكومته وضد إيران والمليشيات الإيرانية،

أياً تكن حجم المشكلات القائمة بيت الحاريث الإيراني والعراقي فإنّ الحك هو حكماً بالحوار وبالوصوك إلى تفاهمات وصيغ معقولة تخدم

مصالحهما كليهما

ولم يفت كاتب البيان أن يدين الاحتلال الأمريكى بشكل عابر... أي إنه يعمل وفقاً للوصّفة الأمريكية في الهجوم على أمريكا وإيران بوصفهما عدوين متساويين للعراق، بل ولا يمنع نفسه من إظهار العداء لإيران بشكل خاص بوصفها عدواً أكثر خطراً من الولايات المتحدة...

إيران- واشنطن مرة أخرى

إنّ رفض التدخلات الخارجية في العراق بما فيها التدخلات الإيرانية، هو مطلب وطني حق، ولا غنى عنه إطلاقاً، ولكن الاتكاء على ذلك لتضليل الحركة الشعبية وقسمها والتعمية على عدوها الأساس أي الأمريكي، هو فعل خياني موصوف؛ إذ أياً تكن حجم المشكلات القائمة بين الجارين الإيراني والعراقي، فإنّ الحل هو حكماً بالحوار وبالوصول إلى تفاهمات وصيغ معقولة تخدم مصالحهما

كليهما، وليس عبر افتعال عداء وحروب ية وي وي منها بين البلدين والشعبين «وهي تجربة مُرّة سبق أن عاشاها»، ذلك أنّ ما يجمع هذين الشعبين أكبر بكثير مما يفرقهما، ولعل أهم جامع بينهما هو عداؤهما المشترك لواشنطن، بل قل عداء واشنطن لهما، والذي لا يمكن الرد عليه بشكل تام وفعًال دون أكبر قدر ممكن من التفاهم فيما بينهما، لأنّ الأمريكي كان ولا يزال يستثمر في التقسيم وفي خلق العداوات بين الشعوب وضمن كل شعب على حدة، وعلى أسس طائفية وقومية ودينية وغيرها...

إنّ موقفاً سليماً ووطنياً وثورياً، لا يمكن أن يتأسس إلا على قاعدة تحديد واضح للعدو الأساس، وكل من يراوغ في هذه المسأَّلة، وأياً تكن الأكاذيب التي يطلقها وأياً تكن اللافتات والعناوين التي يتلطى تحتها، هو في النهاية عدو للحركة الشعبية، عدوٌ في لبوس صديق...

الهند بين حرائق واشنطن والعالم الجديد الواسع

استطاعت واشنطن بعد الحرب العالمية الثانية أن تكون طرفاً «نافعاً» للبعض من وجهة نظر العلاقات الدولية، فكانت الأوراق التي تُمسك بها الولايات المتحدة الأمريكية تُمكنها من تقديم شيء ما ك «شركائهاً»، لكن الوضع اليوم بات مختلفاً، وباتت واشنطن تألف انفكآك الدول التي دارت في فلكها سأبقاً.

في هذا السياق تشهد الهند تحولات ملموسة، فهي أولاً جزء من دول «BRICS» على الرغم أنها لم تقطع علاقتها التاريخية مع واشطن، وأصبحت الهند نقطة للتجاذب الإستراتيجي، فهي بلدٌ ذو وزن كبير في المنطقة، ووزن تجاري كبير على مستوى العالم، بالإضافة إلى كونها دولة نووية، وفي الوقت نفسه تعتبر إحـدى مناطق العالم الساخنة التى ترغب الولايات المتحدة الأمريكية بتفجيرها مما يزيد من تعقيد الأمور بالنسبة لروسيا والصين، لذلك يبدو واضحاً أن روسيا تسعى لبناء علاقات متينة مع الهند، علاقات يصفها مسؤولو

البلدين بأنها علاقات إستراتيجية، تقوم على التعاون المشترك. هذا الحديث ليس جديداً وإنما الجديد فيه هو دعوة روسيا للهند للقيام بأعمال استكشاف مشتركة في القطب الشمالي، ليكون الهدف من هذه الدعوة هو البحث عن إمكانية استخراج الطاقة «النفط والغاز الطبيعي المسال» وهذا يعنى أن تكون الهند البلد الأول الذي يستثمر هناك من غير دول القطب الشمالي، بحسب ما أكده وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف.

هذا النمط من الشراكة مع روسيا يستطيع أن يؤمن جـزءاً من احتياجات الهند المتزايدة من

أكثر من 70 مليون طن من الفحم لصناعة الألمنيوم والصلب الهندية، بالإضافة إلى كون السوق الهندية تُعد واحدة من أكثر الأسواق العالمية استهلاكاً للغاز المسال، الهند اليوم تحصل على جزء من مواردها من الغاز عبر خط غاز يمر من إيران إلى باكستان، وهو ما لا يعتبر خياراً سليماً بالنسبة للهند نظراً لأن هذه المنطقة تعتبر منطقة متوترة. بالإضافة إلى أن التواجد الهندي في منطقة القطب الشمالي ستكون له إيجابيات أبعد من الطاقة، بل أيضاً يمكن أن يصبح منفذاً للهند إلى الطريق البحري الحديد.

الفحم والغاز، فتحتاج الهند إلى



لهذه العلاقات لا يمكن بشكل من من المفترض أن تبنى العلاقات الدولية على المصالح المشتركة للدول، لا على مصلحة أحد الطرفين فقط، وهو ما يجعل واشنطن اليوم أقل قدرة على بناء العلاقات المتينة تقديم «النار» فقط. مع السدول، وخسارة واشنطن

الأشكال تحميله على الرئيس الحالى أو حكومته، بل هو اتجاه عالمي موضوعي نتج عن التراجع الأمريكي، لذلك تستطيع واشنطن

بين الأمل والإحباط:

صراع نقيضين سياسي



أقل من شهر على بداية العام الجديد ترافق معه: حريق أدى إلى مقتل نصف مليار حيوان في أسترالياء وخسائر بشرية ونزوح، بالإضافة إلى عواقب كبيرة على النظام البيئي، الغذاء، والمياه، وآنتشار الأمراض، وتفاقم مشكلة الاحتباس الحرارى. مما ترافق أيضاً بمحاولةٌ توسيع رقعة الحرب والتوتر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وضعت العالم أجمعه بحالة من الترقب والخوف. وآخرها: انتشار فيروس جديد في الصين مع عدم وجود معلومات واضحة حول متى، وما إذا كان يمكن معالجته؟ بينما تُبذل الصين جهُّوداً كبيرة وجدية، من بينها إغلاق مدن بأكملهاء توقف النقل العام والخاص، وإلغاء احتفالات العام الجديد. في أقل من شهر استطاع هذا العام أن يلفت انتباه العالم، أننا نسير نحو الهاوية بسرعة، وإلى أنناً بعد أعوام قليلة من عمر البشرية «استطعنا» «كنظام اجتماعي اقتصادي» تدمير مكان عيشنا.

■ مروی صعب

الإعلام يصرّح باسم النظام

اختلف تطرق الإعلام إلى كل من المواضيع التي حصلت. كان التضامن مع أستراليا والحزن أو الامتعاض من الحريق فيها هو العنوان الذي ركز عليه الإعلام، مع التطرق إلى الاحتباس الحراري من دون تحميل السلطات الأسترالية «أو الرأسمالية عامة» المسؤولية في هذا الحريق. بينما كان الموقف بين رافض لعنجهية الولايات المتحدة، وبين أخذ العالم إلى حروب أخرى أوسع، وكان هو الموقف الأكبر، هذا حينما شعر النصف الآخر من العالم أنه ليس خارج السياسات الأمريكية، حينما لمس أن الحرب يمكن أن تصل إليه أيضاً «فتبدل الأداء الإعلامي هو انعكاس لتبدل اتجاهات سياسية كبرى في العالم». بينما رُمي اللوم الأكبر مثلاً

على السلطات في الصين وعلى طبيعة المجتمع في انتشار فيروس جديد، حينما صرحت الولايات المتحدة أنها لا تثق بالسلطات الصينية في تقاريرها حول الفيروس ومدى أنتشاره، واعتبرت تقارير أخرى بأن الفيروس هو نتيجة «أبحاث الصين السرية»، التّي خرجت عن السيطرة. في حين أن الوضع لا يحمل اتهامات في بلد عدد سكانه وحده يسمح بانتشار أي فيروس بشكل سريع.

تفكك وتباعد

هذا يضعنا أمام «طبيعة» الإنسان التى خلقتها الرأسمالية، أي الأنانية في التعاطي مع الأمور: طالما أن المشكلة لا تُخصني فهي لا تعنيني، لهذا كان التعاطف مع الحيوانات أكثر، وبأنهم ليسوا بشراً، ولا يحملون أية مسؤولية في حريق أو دمار أو غيره،

هوالحزن المترافق مع فقدان الأمك بالحاضر والمستقبك وبالتالئ تراجع النشاط ما يؤدي إلى فقدان التركيز ومشاكك

إدراكيت في

مستويات معينة

الاكتئاب بالعام

حتى لو كان هذا صحيحاً، ولكنه يعني كل يوم بيومه وأن نتناسى أي شيء أن النظام قد أبعد البشر عن بعضهم يحزننا مهما كان هذا الشيء. ولا يجلُّب البعض لدرجة أن أي شيء خارج عن الاكتئاب الحزن أو الانتحار فقط، بل يجلب أيضاً تراجعاً في الإنتاج، لأن أنفسهم لا يعنيهم. والإعلام «محمولاً قيمة الفرد بذاتها تراجعت أو اضمحلت. على منظومة العلاقات الليبرالية» هو وحين يفقد الإنسان قيمته بكونه منتجأ أحد اللاعبيين الأساسيين في انتشار فى المجتمع يفقد معها قدرته على الإنتاج. وهذا أحد أسباب ما يجعل بينما ما تحمله هذه القيم أكبر من العالم اليوم مُعطلاً على كل المستويات. عزلة الناس عن بعضهم، ومن دمار قام النظام الرأسمالي بتدمير كل أكبر للعالم، الذي يتجه إلى نقطة شيء في العالم، حتى وصل إلى نقطة الـلاعـودة. إنها تحمل معها انعكاساً تدمير الذات الإنسانية. أي قتل البشر ذاتياً عبر ارتفاع انتشار أمراض نفسية وهم أحياء. ولأن المرحلة الأولى واجتماعية، وكل تداعيات الاغتراب. من من أي مرض هي الاعتراف به، فإن أبرزها الاكتئاب، الذي أصاب أكثر من 200 مليون شخص في العام الفائت. المرحلة الثانية هي تفسيره ومعرفة هذه الأرقام المسجلة والتي لا تحتوي السبب الأساس الذي جعل من البشر مجموعة من الحزينين الباحثين عبثاً جميع الإصابات، بل تحتوي فقط على عن قيمتهم. أما المرحلة الثالثة فهي من طلب المساعدة أو صرح عن وضعه. الحل. ولأن الاكتئاب ليس بمعزول الاكتئاب بالعام هو الحزن المترافق مع فقدان الأمل بالحاضر والمستقبل، عن باقي العوامل، فإنه يترافق مع اضطرابات أخرى، مثل العدمية أو وبالتالي تراجع النشاط، ما يؤدي إلى فقدان التركيز ومشاكل إدراكية في النزوح نحو اللاشيء، ويعزز ذلك بطء تبلور البديل الشامل، فكما يحصل إلى مستويات معينة. وما نشره الشهر حد ما في لبنان وفي تشيلي كمثالين الأول من هذا العام «لمن لا يريد أن بارزين. البلدان اللذان بعد عدة شهور يرى التحول العالمي المضاد للإنهيار ولو ببطء» هو فقدان الأمل بالمستقبل، من العصيان يتفاقم الوضع إلى الفوضى بدل من أن يتفاقم إلى الحل، وبما أن ساعد الإعلام هذا على الانتشار بكيفية الحل ليس بيد النظام الرأسمالي، بل هو تطرقه للمواضيع وبتحميله المشاكل بيد نقيضه، الذي لم يتسارع صعوده للأفراد أنفسهم. بينما الاكتئاب الذي لا يبدو ذا أهمية عالية في العديد من بعد، بل نرى عناصر منه تتوضّح أكثر، تحت ضغط الأزمة وهدف الخروج من الأماكن، كون التعبير عن الحزن لا هذه الدوامة القاتلة. يجلب الاهتمام بقدر التعبير عن الفرح،

بما أن شعار الرأسمالية هو أن نعيش

وهناك سهولة في أخذ موقف تجاههم.

هذه الأفكار وهذه القيم.

القضية الفلسطينية وضرورة توحيد الصف



جرت خلال الأسبوع الماضي زيارة كلٍّ من الرئيسين فلاديمير بوتين وإمانويل ماكرون إلى بيت لحم في فلسطين المحتلة للقاء رئيس الحكومة الفلسطينية محمود عباسّ، بعد عدد من الأحداث والتصريحات السياسية الصادرة عن واشنطن وحكومة الاحتلال.

■یزن بوظو

دارت تلك الأحداث حول ضم غور الأردن ومنطقة شمالى البحر الميت إلى كيان الاحتلال، وعودة الحديث عما يسمى بـ«صفقة القرن» فى مواجهة «حل الدولتين» ... فما دلالات تلك الزيارات، وما مدى جدية الحديث عن ضم أراض جديدة، وأفاق تطور القضية الفلسطينية؟

قنابل إعلامية

تأتي تصريحات حكومة الاحتلال حول ضم مناطق جديدة، بالتوازي مع استمرار أزمتها في الاستعصاء الجاري عن تشكيل حكومة وبقائها فى سياق حكومة تصريف أعمال برئاسة بنيامين نتنياهو، مع ما تسببه من أزمة شعبية، لتكون تلك التصريحات بمثابة قنابل دخان بالنسبة للداخل «الإسرائيلي»، أما في الشق العملي منها، فإنّ هذه القرارات لا تمثل أكثر من حبر على ورق، حالها كحال القرارات السابقة بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وإعلان الجولان السوري أراضى «إسرائيلية»... حيث لا يتعدى استخدامها أكثر من مواقف إعلامية، هي جُل ما تستطيع تقديمه واشنطن لحكومة الاحتلال في ظل تراجعها دولياً، وتتلقفها الأخيرة لتأريض حدة أزمتها السياسية داخلياً.

«صفقة القرن» ميتة

أما بما يتعلق فيما سمى بـ«صفقة القرن» الأمريكية، فقد عاد الحديث حولها بعد دعوة الرئيس الأمريكي كلاً من نتنياهو وغانتس لزيارةً واشنطن لمناقشة «خطة السلام» في المنطقة، هذه الصفقة التي لا يُعرف عنها شيء حتى الأن، ولربما حتى

المتعلقة بها وبمضمونها منذ إعلانها وحتى اليوم، مُتغيرةُ بتغير الظرف وتطور الأوضاع في المنطقة. وقد جرى منذ عدة شهور إطلاق الشقّ الاقتصادي منها، والذي لاقى فشلاً بكل معاني الكلمة في حينه، ويدور الحديث الآن عن الشق السياسي والنهائي لها، إلا أن ترامب نفسةً قد أكد عدم صحة هذه «التكهنات»، ونتابع هنا بالقول إن سبب ذلك قد يعود لعدم وجود شق سياسي أساساً، على الأقل حُتى الأن، ناهيك عن أن أولوية ما يعمل عليه «الإسرائيليون» في هذه اللحظة هو كيفية حل أزمتهم السياسية

الأمريكيون و«الإسرائيليون» كذلك،

النشاط الروسي

الداخلية بين إعلان انتخابات جديدة

أم تشكيل حكومة وحدة. وفي ظل

هذه الأزمة لا يمكن الحديث عن طرح

أي مشروع سياسي عملياً حتى وإن

افترضنا وُجوده.

أنشأ التراجع الأمريكي وعلى كافة الصُعد فراغات في عدد من الملفات الدولية، منها القضية الفلسطينية، ويمكن تلمس هذه الفراغات بعجز واشنطن عن تقديم أيّة خطوة عملية حقيقية لصالح حلفائها أبعد من القنابل الإعلامية كما ورد سابقاً... وبعد تعاظم الدور الروسي في المنطقة، وتحديداً بالأزمة السوريّة، ونتائج هذا الدور على المستوى العسكري والسياسي وتقديم حلول حقيقية، فقد توسع نشاط موسكو ليدخل فعلياً بالملف الفلسطيني بمستوى أكبر وبوتيرة متسارعة في الأونة الأخيرة، لتقدم نفسها وسيطاً عوضاً عن وأشنطن، الأمر الذي لا يمكن

لأيّ من الأطراف سواء في الحكومة

يطرح الجانب الروسي مبدأ «حل حيث إن كل التسريبات والتصريحات الدولتين» وإقامة دولة فلسطينية وفق حدود عام 1967، مستنداً بذلك إلى عدد من القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن، وهو ما أكده بوتين أثناء لقائه عباس مؤخراً، ولا يمكن لأى من الأطراف معارضته قانونياً، وتسير الخطوات بإتجاه صنع الأرضية السياسية لتنفيذه. **الموقف الفرنسي** أما بالنسبة لفرنسا، فقد تحدث

ماكرون أيضاً عن رفض بالاده لما يسمى بـ«صفقة القرن» والتنديد بالإعلانات الأمريكية و«الإسرائيلية» بضم أراض جديدة، وتأييده لفكرة «حل الدولتين». إلا أن الموقف الفرنسي هذا لا يأتي على غرار الموقف الروسي بغاية حل المسألة فعلياً انطلاقاً من مصالح موضوعية بهذا الحل، وإنما يمكن وصفه بأنه محاولة ركوب اتجاه موجة الميزان الدولى الجديد وتطوراته التي تسير بغير المصلحة الأمريكية أوَّ «الإسرائيلية» على حد سواء، بغاية رفع الوزن الفرنسي إقليمياً ودولياً مستقبلاً وتعزيز العلاقات السياسية مع روسيا، وبهذا الصدد يكون الدور الفرنسي مساعداً في عملية «حل الدولتين» إلا أنه لا يمكن بأية حال من الأحوال الاعتماد عليه وحده.

الفلسطينية أم «الإسرائيلية» تجاهله.

نحو فرز أعمق

تشكل هذه التطورات بالملف الفلسطيني تباينات وفرزأ أعمق بمواقف جميع القوى السياسية الفاعلة فيه، سواء كانت فلسطينية مباشرةً أم إقليمية وعربية من حكومات وتيارات، حيث تنقسم القوى السياسية بين من بات

التى يطلقها «الإسرائيليون» والأمريكيون وما باتوا يسمونه ب «سياسة الأمر الواقع»، لدرجة أن نرى مقالات تحمل عنوان «فلسطين راحت». وبين القوى التي ترى وتعي التراجع الأمريكي وأزمة الكيان وضعف مجمل التيار الصهيوني، وتتنبه للدور الروسي الجديد وإمكانية «حل الدولتين» وبناء الدولة الفلسطينية وفق حدود 1967 مبدئياً، لتبدأ إثر ذلك بالبحث عن العوامل الفلسطينية الذاتية المعيقة بأتجاه هذا الأمر وحلحلتها، حيث أكبرها هو حالة الانقسام الفلسطيني الجارية، ليدعو أمين حركة المبادرة الوطنية مصطفى البرغوثي لإنهاء حالة الانقسام وتوحيد الصف الفلسطيني، معترفاً

اتجاه واحد بصرف النظر عن مدى إمكانية وجدية

بضعف الدور الذاتى للفلسطينيين

إثر الانقسامات، ودعا عضو

المكتب السياسي في حركة الجهاد

الاسلامي، خالد البطش، رئيس

الحكومة الفلسطينية محمود عباس

للقدوم إلى قطاع غزة، والبدء في

إجراءات إنهاء الأنقسام أيضاً.

ينعي القضية الفلسطينية متأثرأ

بذلك بالقنابل الدخانية والإعلامية

. مختلف القوى الفلسطينية الأن علي التخلي عن خلافاتها وتوحيد الصفُّ، إلا أن هذا الأمر ورغم قدم الحديث حوله، بدأ يتحول أمراً واقعاً بفعل الضرورة الموضوعية الجديدة التي تفرضها المعادلات الدولية الناشئة، حيث إن الظرف السياسي دولياً يسير لصالح الفلسطينيين، وما يؤثر على إسراع أو تأخير هذا الأمر مؤقتاً هو الظرف الذاتي بين انقسام الصّف

الصورة عالميأ









الروسيةإن





فيها أربعة شركات متصلة بشركة النفط



وقال وزير الخارجيت الجزائري: «اتفقنا على ضرورة مشاركة الاتحاد الإفريقي في الحل السياسي في ليبيا».

معاهدات الحدمن التسلح الإستراتيجي



في كانون الأول 2019 ، وسط المخاوف المتزايدة من التصعيد العسكري حول العالم، والكوارث التي قد يؤدي إليها استخدام الأسلحة النووية والإستراتيجية في النزاعات المحتملة ، عقد المجلس الإشرافي لمنتدى لوكسمبورغ الدولي لمنع الكوارث النووية اجتماعه الثالث عشر في جنيف. وقد ناقش الإمكانات المتوفرة لمنع إطلاق المزيد من سباقات التسلح ، والحفاظ على السيطرة على الأسلحة الإستراتيجية بعد عام 2021 ، ومن بين الوسائل الهامّة محاولة تمديد معاهدة «براغ نيو ستارت: وهي المعاهدة بين الولايات المتحدة وروسيا المسؤولة عن تقليص الأسلحة النووية ، ووضع الحدود والتدابير اللازمة لتقليص استخدام الأسلحة الإستراتيجية— وقد دخلت في التنفيذ في وشباط 2021 ».

تتيحها معاهدة «ستارت» كانت دوماً أكثر

أهمية بالنسبة للولايات المتحدة ممّا هي عليه

لروسيا. فالولايات المتحدة بسبب بنيتها الداخلية أكثر كشفاً للمعلومات حول برامجها

الأمر على هذا النحو: كلا البلدين ملزمان

بموجب المعاهدة بكشف بيانات محددة

واستخدام معايير قياس معينة، سواء

من ناحية المعدات المستخدمة أو عمليات

التفتيش على الأرض، أو الإخطارات أو

اليات الإثبات. لكنّ الفارق هنا أنّ الولايات

المتحدةً لا تكشف عن البيانات والمعايير

المتبعة بهدف تنفيذ التزاماتها في المعاهدة،

بل تفعل ذلك لأنّ الكونغرس ومراكز الأبحاث

النافذة المرتبطة به تلعب دوراً هاماً في اتخاذ

القرارات بهذه المسائل. ورغم أنّ الكوتغرس

يدرس هذه البيانات فى جلسات مغلقة

وتكون الأوراق ممهورة بطابع السرية، فإنّ

حصة الأسد من هذه البيانات تكون مفتوحة

بدأ هذا الأمر يصبح على هذه الشاكلة في الولايات المتحدة منذ أيام مكنمارا «وزير

الدفاع في زمن كينيدي في الستينات»، وهو

الذي بدأ بتعيين المدنيين على رأس أقسام

وزارة الدفاع لتنفيذ الوعود بتطبيق ما هو

وارد في الدستور الأمريكي. مكنمارا هو

للمراجعة العامة للجميع.

الإستراتيجية من روسيا.

■الیکسي ارباتوف تعریب: عروة درویش

تقدم قاسيون لقاءً أجري مع السيد أليكسي أرباتوف، نائب رئيس اللجنة المنظمة لمنتدى لوكسمبورغ، ورئيس مركز الأمن الدولي في «مؤسسة بريماكوف الوطنية لأبحاث الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية»، في محاولة للتركيز على وضع معاهدة «براغ نيو ستارت» الحالية، وفاعلية نظامها ككل في الحد من استخدام الأسلحة الإستراتيجية العدواني في العالم، سواء في الوقت الحالي، أو في النزاعات المحتملة المسقبلية.

سيد أرباتوف، معاهدة «براغ نيو ستارت»
 على وشك الانتهاء. ما فرصة تمديدها. وما
 هي العواقب السياسية التي ستترتب على
 عدم فعل ذلك؟

لا يمكن لأحد التنبؤ بما يحدث. أي توقع اليوم سيبنى على الوضع الحالي، في حين أن تصرفات الإدارة الأمريكية ليست مستقرة. ولكن في الوقت الراهن يخبرنا الحس السليم بعدم وجود مبرر يمنع الولايات المتحدة من تمديد المعاهدة. يعود ذلك بشكل رئيس لحقيقة أن الشفافية والقدرة على التنبؤ التي

ليس لدى الولايات المتحدة بعد منظومة مضادة الصواريخ يمكنها أن تردع القدرات الروسية النووية موضع الحديث

من أشرك ما يدعى «مراكز الأبحاث» غير المرتبطة بوكالات الدولة، أمثال «RAND» والكثير غيرها. ولهذا فإنّ البيانات التي يتم تزويد روسيا بها التزاماً ببنود المعاهدة ليست هي الكتلة الأهم من المعلومات التي لدى الروس. فالأجهزة الأمنية ومراكز الأبحاث الروسية تدرس بعناية فائقة جميع الوثائق التي تكون علنية، مثل جلسات الستماع الكونغرس والتقارير... إلخ.

أمًا الوضع الروسي فمختلف. فالانفتاح ومشاركة البيانات من الجانب الروسي ناجم بمعظمه عن المحادثات والاتفاقيات. ويعود ذلك إلى الهيكلية العسكرية-السياسية الموروثة في هذا المجال عن الاتحاد السوفييتي، وهو الأمر الذي يدركه السياسيون والقادة العسكريون الروس الحاليون. فالبيانات التي تتم مشاركتها مع «الشركاء المحتملين» كما يسمونهم تبقى بغالبيتها سرية قبل كشفها لهم، وبسبب كشفها لهم وبسبب خشراء أفراد وجامعات ومراكز أبحاث.

بالنتيجة، من الصعب أكثر على الأمريكيين أن يحصلوا على البيانات في روسيا، ولهذا هم يعتمدون بشكل كبير على المعاهدة وعلى نظم التعريف فيها. وعليه فالحس السليم يخبرنا بأنَ عدم الحفاظ على المعاهدة، سيحرم الأمريكيين أكثر مما يحرم الروس فيما يخص البيانات وعمليات المراقبة، وبالتالي يصعب عليّ تخيل قيام رئيس أمريكي باتخاذ قرار بعدم التمديد للمعاهدة. متكرر بأنَ هكذا قرارات يتم اتخاذها بالفعل من قبل الإدارة الأمريكية. فلا «معاهدة السماوات المفتوحة» التي هددوا بتفكيكها، السماوات المقتوحة» التي هددوا بتفكيكها، الولايات المتحدة. ورغم ذلك، فالولايات المتحدة. ورغم ذلك، فالولايات

المتحدة تنسحب منها ولا تسمح بأية مساومات لإنقاذها. وهي بذلك تعبر عن نهج جديد لدى الإدارات الأمريكية، ممزوجاً بالإيديولوجيا والميل السياسي الجديد. في النهاية، لن أقوم بأية تكهنات. يمكنني فقط أن أكرر القول بأن الحس السليم يملي علينا أنّه من مصالح الولايات المتحدة أن تمدد الاتفاقية، لكن ليس هناك من ضمان لحدوث ذلك في الوقت الحالي.

 فيما يخص أنظمة الأسلحة التي تهدد الاستقرار الإستراتيجي، ما رأيـك بالسلم الهرمي القائم اليوم؟ ما مقدار فاعلية المنظومات المضادة للصواريخ، والأسلحة غير النووية بعيدة المـدى، والأسلحة المضادة للأقمار الصناعية؟

فيما يخص منظومات الدفاع المضاد للصواريخ، فهي أكثر فاعلية دون شك ممّا كانت عليه الحال قبل عشرة إلى أربعين عاماً ماضية. تم عقد المعاهدة في 1972، أي قبل 50 عاماً، وتمّ حظر المنظّومات المضّادة للصواريخ بحدّة. أمّا اليوم، فقد تمّ هجر هذا الحظر. لكن رغم ذلك، ليس لدى الولايات المتحدة بعد منظومة مضادة للصواريخ يمكنها أن تردع القدرات الروسية النووية موضع الحديث، ولا يقتصر الأمر هنا على ردع الضربة الأولى، بل يتعداه إلى عدم القدرة على ردع الضربات الانتقامية. منطقياً، أيّ ضربات انتقامية ستكون أضعف، لكن حتى في تلك الحالات ستكون منظومات الصوارية الأمريكية بلا نفع ضدّ روسيا. فيما يخص الصين، الوضع متغيّر على طول

الخط. ولكن إذا ما أخذنا بالاعتبار أنّ الصين

لديها قدرات إستراتيجية يمكنها من خلالها

ضرب الولايات المتحدة أقلّ من التي لدى

روسيا، علاوة على أنّها عرضة أكبر للتأثر

ومتتالية الدومينو



بضربة أمريكية، فسنرى أنّ الصعوبات التي تواجه الصين في اختراق الدفاعات الصاروخية الأمريكية عبر ضربة انتقامية ستكون أدنى بكثير من روسيا. لكنّ هذا الأمر يتغير بشكل سريع بسبب التطور السريع الحاصل في القدرات العسكرية الصينية. لقد أثبتت الصين مؤخراً قدرات أنظمتها الصاروخية، وما لم يكن لدى الولايات المتحدة قدرات الجبابرة، فمنظومات دفاعها لن تشكل عقبة كبيرة أمام الصين بعد فترة وجيزة.

وتعد منظومات «الدقة الفائقة»، بوصفها جزءاً من ترسانة الأسلحة التقيدية، تطوراً جديداً، وهي بالتأكيد تضيف المزيد من الزعزعة الكبرى لحسابات الاستقرار الإستراتيجي، يعود ذلك لكون جميع الأهداف الإستراتيجية، ويشمل ذلك مقرات الصواريخ ومراكز القيادة، مفتوحة أمام هذه المنظومات من حيث المدى ودقة الإصابة، من قبل. كل شيء مفتوح: القاذفات المتوقفة من مخابئها والغواصات في قواعدها والكثير من عناصر أنظمة التحكم، مثل محطات رادار من عناصر أنظمة التحكم، مثل محطات رادار هذه المنشآت لدى الجميع.

فإن شجر نزاع تقليدي في البحر الأسود أو حوض البلطيق أو في الجو، وبالنظر إلى مدى أتمتة التحكم بهذه المنظومات والسرعة الفائقة للصواريخ، فقد يخرج النزاع عن السيطرة لينفجر نزاع أكبر بلمح البصر. وعليه، فإن منظومات الدقة الفائقة غير النووية عموماً هي من عوامل عدم الاستقرار، خاصة إذا ما تم وضع أعداد كبيرة منها في الخدمة

ورغم ما سيبدو عليه الأمر من غرابة، فالمنظومات المضادة للأقمار الصناعية هي اليوم أقلً عدداً مما كانت في الماضي،

رغم أنّ الجميع يتحدث عن الفضاء في هذه الأيام. ما بين الستينات والثمانينات كانت هذه المنظومات موجودة على نطاق واسع، وكانت تختبر بشكل نشط من قبل الاتحاد السوفييتي أولاً ومن ثم الولايات المتحدة بعدها. لكن بعد ذلك بدأت تنوي. اليوم عادت إلى الواجهة ليتم تطويرها من جديد رغم عدم أي سلاح تم وضعه في الخضاء. ليس هناك الخارجي، ولدى الولايات المتحدة وروسيا والهند منظومة دفاعية واحدة لكل منها ضد المركبات الفضائية. أما لحاق بلدان أخرى بالأمر فهو ظاهرة جديدة – فالأمر لم يكن على هذه الحال أيام الثنائية القطبية.

يكن على هذه الحال أيام الثنائية القطبية.
لكن ورغم أنّ الصين والهند قد اختبرتا
منظوماتهما المضادة للأقمار الصناعية، فلا
يزال الوقت مبكراً للحديث عن سباق تسلح
في الفضاء. الصعوبة اليوم لها نواح تقنية
غير محلولة بعد، ولا يبدو في الأفق القريب
أنّ أحداً قد وجد حلولاً لها.

● الأحاديث الإعلامية بخصوص معاهدة لتنظيم التسلح في الفضاء؟

الأمر محصور بالاقتراح الروسي- الصيني في عام 2007 عن إنشاء معاهدة لعدم استخدام الأسلحة في الفضاء الخارجي، ولا نزال عند خطوة الاقتراح دون أي تقدم في الأمر. لكن تطبيق مثل هذه المعاهدة غير ممكن ولو نظرياً، ما لم يخترعوا مركبة مركبة فضائية يمكنها الاقتراب من أية لتتحقق من كونها سلاحاً أم لا. لكن مثل هكذا مركبات الفضائية. عموماً، وبما مضاداً للمركبات الفضائية، فإن مقدار تهجين يخص المركبات الفضائية، فإن مقدار تهجين ودمج المركبات المختلفة مرتفع جداً، ويمكن ودمج المركبات المختلفة مرتفع جداً، ويمكن

أيُ تقليص جذري للأسلحة الإستراتيجية سيكون مستحيلاً الروم حون فرض

جذري للاسلحة الإستراتيجية اليوم دون فرض إشراك الصين في فرض حدود على أسلحتها، ولهذا فوجود الصين امرً لازم لنجاح مثك

مكذا معاهدة.

استخدام المنظومات المضادة للصواريخ ذاتها كمنظومات مضادة للأقمار الصناعية في كلّ من روسيا والولايات المتحدة.

● تبعاً للتطورات التي تحدثت عنها، كيف يجب أن تتم هندسة معاهدة «ستارت» الجديدة إذا ما توصلت الأطراف إلى اتفاق جديد؟ من هي الأطراف التي يجب إشراكها في المعاهدة الجديدة، وما هي الأسلحة والمنشآت التي يجب تشريعها؟

أولاً، يجب أن أشدد على أنّنا متأخرون بالفعل عن موعد التفاوض. فلعشرة أعوام لم تكن هناك أية مباحثات حول هذا الأمر، لنفاجأ بأنّ تطور الأسلحة قد تخطى العملية للابلوماسية. في الواقع مرّت عشرون سنة كى مباحثات «ستارت 2» وإطار «ستارت 3» في التسعينات، ولم يتحقق أيّ تقدم ملحوظ. معاهدة تقليص العداء الإستراتيجي 2002 تمّ إقرارها، ولكنّها لم تكن فاعلة أبدأ لعدم الاتفاق على قواعد التوازن وأنظمة التعريف. تمّ بعدها تطوير قواعد التعريف في «معاهدة براغ»، لكنّ حدودها كانت مرنة أكثر مما يجب بكثير. فالاتفاق هو السماح لكل قاذفة بحمولة واحدة كلّ مرة، علماً أنّ حمولة القاذفة الواحدة تصل إلى 20 صاروخاً.

الم يتم تعديل الأنظمة بما يناسب التطورات ويغطيها، واستمر هذا الركود لعشرين عاماً، وليعس فقط لعشرة أعوام مدة الاتفاقية. إنّ جميع أنواع الأسلحة التي ناقشناها قد تجاوزت المباحثات بمراحل. لكن رغم ذلك، إن تمّ إطلاق نقاش جاد بالتزامن مع الاتفاق على تمديد اتفاقية «براغ»، فسنحظى بالوقت الكافي لنغطي أيّ عامل مزعزع للاستقرار في الاتفاقية، مثل منظومات الدقة الفائقة غير النووية التي يمكنها تبادل الضربات غير النووية. على الدول أن تنشئ معاهدة

لوضع حدود لها دون شك. وفيما يخص الصيغة: في اللحظة الحالية يصعب على تخيل الأمر، لكن لدينا الكثير من الخيارات، وأحد أهمها هو إشراك الصين. فالصين هي الدولة الوحيدة التي، إلى جانب الولايات المتحدة وروسيا، ناشطة في بناء أسلحتها. المملكة المتحدة وفرنسا تقلصان أسلحتهما ولا تطوران أيّ شيء جديد. الهند وباكستان مشغولتان ببعضهما البعض، وإمكاناتهما ليست بالشيء الكبير، وذات الشيء يمكن قوله عن كوريا الشمالية. الصين هى الدولة الوحيدة القادرة على مضاعفة قوآها النووية خلال العقد القادم مرتين أو ثلاث مرّات حتى إنّها ليست بحاجة لأكثر من إحضار ترسانتها من «صواريخ الرأس النووى المفردة» واستبدالها «بناقلات عائدة ذات رؤوس متعددة MIRVs»، وستحظى عندها بزيادة تصل حد الضعف أو ثلاثة أو أربعة أضعاف بالاعتماد على عدد الرؤوس التي ستحملها صواريخها.

يجب السعي بشكل جاد إلى إدخال الصين في معاهدة مشتركة لتقليص الأسلحة الإستراتيجية، لكن هذا سيتطلب بذل تضحيات كبيرة جداً من جانب الصين، ومن جانب روسيا والولايات المتحدة أيضاً. فالصين لن توافق ببساطة على تحديدها وهى لا تزال متأخرة، بل ستطالب بمعاهدة تغطى منظومات الأسلحة بشكل يجعلها متساوية مع الولايات المتحدة على الأقل. أمّا ضمّ بلدان أخرى فلا يبدو منطقياً اليوم. أرى بأنّ روسيا والولايات المتحدة لديهما اليوم المقومات اللازمة لعقد معاهدة جديدة ثنائية فيما بينهما، ولكن عليهما أن تأخذا بالحسبان أنّ كل شيء سيكون ناقصاً دون الصين. فعلى سبيل المثال، أيّ تقليص جذري للأسلحة الإستراتيجية سيكون مستحيلاً اليوم دون فرض إشراك الصين في فرض حدود على أسلحتها، ولهذا فوجود الصين أمرٌ لازم لنجاح مثل هكذا معاهدة.

■ هل سنكون محقين إن قلنا بأننا، من حيث المبدأ، على عتبة تدمير نظام المعاهدة؟
 هـل إنـهـاء اتفاقيات «BBM» وCFE وINF» سيتبعص إنهاء معاهدة «ستارت» و«مـعـاهـدة حظر الـتـجـارب الـنـوويــق» ومعاهدة «منع الانـتـشـار» وغيرها من الاتفاقات الجوهرية الأخرى؟

نعم، سنكون محقين تماماً. إن تداعت الوصلة الرئيسة وسقطت فستكون النتيجة الطبيعية سقوط ملحقاتها. هناك محاولات جارية بالفعل لتقويض معاهدة حظر التجارب النووية، فالولايات المتحدة اليوم تتهم روسيا بأنّها تجري بعض الاختبارات السرية. وبخصوص معاهدة «منع الانتشار» ... إن انهار النظام، فالمادة السادسة منه ستنهار معه. وهذه المادة هي المتعلقة بنزع السلاح النووي، وهي أحد الأعمدة الرئيسة التي تقوم عليها مُعاهدة «منع الانتشار». الأولى متعلقة بالدول غير النووية: تلتزم بعدم تطوير أسلحة نووية، فنساعدك على تطوير برنامج نووي سلمي. أمّا الثانية فتضمن ألّا نؤصِّل ونكرِّس احتكار الدول الخمس بشكل أبدي، فعلى هذه الدول أن تسير على مسلك عدم التسلح النووي. إن انهار كلّ هذا، فالأمر سيكون على هذا الشكل: حتى لو لم تنطلق سلسلة انسحابات من الاتفاقية كرد فعل، فالنظام سيفقد فاعليته وقيمته. عندها لن يهتم أحد بالمؤتمرات وما ينتج عنها، ولن يصدّق أحد ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وسيدخل النظام ككل في مرحلة تداع وانهيار

إن الرأى القائل بأن الفنان في العالم المعاصّر المعقد «عاجز» هو رأي واسع الانتشار بين السينمائيين الغربيين. وهذه الأطروحة تقدم كتبرير لفن سلبى متشائم- فن اليأس- من ناحية، وللأفلام والأعمال الدراميت التافهت والفارغة التى ينحصر هدفها التجارى الصريح في الإمتاع ومضيعة الوقت، من ناحية أخرّى. ومهما كان الأمر، فإن هذه الفكرة تقوم بدور المشروب المهدئ للضمير: لم التفكير بالمسؤولية التي يتحملها المرء تجاه الحياة وتجاه العصر إذا كان الفنان عاجزاً على أيت

■المخرج بشار دهان

ومع هذا فإن الفنان تقع عليه هذه المسؤولية العظمى التى لا يملك أن يهرب منها بإلقائها على كتفي إنسان. بل من الممكن فقط اكتسابها. وُفي نشر الأعمال الدرامية التافهة يكون لانعدام الضمير لدى صانعيها دور مدمر. بالشعار القديم القائل «الغاية تبرر الوسيلة» قد أخلى مكانه حالياً لشعار آخر لا يقل عنه شراً «الربح بكل الوسائل» ومن أجل هذا الربح فهم مستعدون للانزلاق إلى

جيمس بوند وشارلي شابلن

مثال على ذلك أفلام جيمس بوند التي أغرقت شاشات العالم. وعندما خف الطلب عليها، سعى مغول السينما الغربية سعياً مجنوناً وراء أشكال جديدة لنفس الموضوع القديم المُجرب. فحتى أفلام شارلي شابلن وغيره من العمالقة لا تستطيع أن تضاهى الأفلام التى من طراز جيمس بوند من حيث الشعبية، حيث يوظف الجنس والعنف والقتل والتشويق، والتي هي أكثر الأشياء جاذبية في السينما التجارية المعاصرة. بتبذير وسذاجة. ولهذا خلقوا أبطالاً وهميين بل وأحياناً مريضين نفسياً، مثل رامبو وترمينيتور.. إلخ. إن الثقافة الرأسمالية لحوحة وعدائية. فهي تدق ما لديها من تنويعات لنفس المجموعة من التيمات حتى تدخل رؤوس الناس فتخلق بذلك نماذج مغولية من العقليات والسلوك. وصناعة السينما والدراما التلفزيونية تشتهران بالطريقة التي يقوم بها ممولوها ومنتجوها باختيار الموضوع والسيناريو حسب أهوائهم، أو بالنظر إلى الربح وحده. ويتعرض الصانعون الحقيقيون للفيلم للضغط لإدخال تعديلات على سيناريوهات الأفلام والأعمال التي تم قبولها بالفعل بما يتماشى مع النضرورات المزعومة التي يفرضها شباك التذاكر والمحطات التلفزيونية والميول والمطالب الراهنة.

«البسطات الثقافية»

أولئك بائعو «البسطات الثقافية» يبيعون الْتُقافة بهذه الطريقة، ويعرفون جيداً على أي وجه يضعون الزبدة على الرغيف. وهم يعرفون أيضاً أن الشباب الغر سوف يختار فيلماً يستخدم العنف والدم، أو حتى الجنس مفضلاً إياه عن فيلم ذي موضوع فلسفي. وهكذا فهم يحاجّونك بالقول «دعه يختار لنفسه- فهذا ديمقراطي ومربح معاً». وليس هناك بالطبع أية ديمقراطية بالمرة. ويؤدي هذا الاتجاه في التفكير فقط إلى تدعيم قوة أولئك الباعة الذين يراهنون اقتصادياً وإيديولوجياً على الثقافة الشعبية التجارية. واستخدام مصطلح «الثقافة التجارية» للتمييز بين السلعة الرديئة والإنتاج ذي



«فيتوريودي سيكا» عام «1965» إلَّى أنه قدم سلسلة من الأفلام التي حققت للشباك عوائد ضخمة، وإن كانت تفتقد أهم شيء– وهو الروح الفنية- وذلك بهدف مساعدة المنتج «كارلو بونتي». ويعترف بمرارة بأن «هذه أفلام لم يكن يجب أن أصنعها أبداً» وعزاؤه الوحيد فيما يبدو هو أنه سوف يتمكن بهذه الطريقة من جمع ما يكفي من النقود لتقديم المزيد من الأفلام الجماهيرية الحقيقية، مثل «لصوص الدراجات» أو «امبرتود» ولا شك أنه كان مخلصاً للغاية، ويعتقد أنه قادر على تنفيذ خططه وعلى أية حال، فقد مرت السنون، واتضح أن الصفقة أجبر على عقدها مع مموليه، وانحرافه عن فن الواقعية الجديدة ومبادئها قد ترك أثراً، وإن كان هو قد قصد أن يكون انحرافه هذا مؤقتاً فقط. كما أجمع النقاد التقدميون الإيطاليون بأن «دي سيكا» قد وقع في شباك سينما الشباك «أي التجارية». والأفلام التي يقدمها تتدهور من حيث المستوى. حيث إنه قد فقد ذلك الخلاق الذي منحه القوة ليخرج أفلاماً دون التفكير

إنَّ الفيلم الذي يعرض مرات كثيرة لا تتناقص قيمته. وعلى العكس فإن شعبيته وتأثيره المتزايدين يؤديان إلى إضافة قيمة جديدة إليه.

في ذاته ومبادئه، أفلاماً كان يعتقد أنها ستفيد ففيلم الشباك «أي شباك التذاكر فقط» في البلاد الرأسمالية يهدف وهو يتزين بخرافات تم تلفيقها بمهارة من الزركشات الظاهرية للحياة بهدف إنتاج تأثير مخدر ينتقل في الحال إلى المشاهد.

وهذا يخلق دائرة مفرغة يقوم من خلالها فيلم الشباك، بجعل المشاهد غير قادر على تلقى القيم الجمالية للفن الحقيقي، فلا يرى المشاهد فيلماً أو برنامجاً تلفزيونياً إلَّا إذا كان مصمماً بما يتناسب مع ذوقه المفسد.

المعارضون لهوليوود

من الصعب غالباً أن نحلل الموقف الكامل للسينما المعاصرة في العالم الرأسمالي،

فالحركات القوية، مثل «الواقعية الجديدة» القيمة الثقافية الجماهيرية الحقيقية. لقد أشار المخرج الإيطالي الشهير

في إيطاليا هي الأن تاريخ قديم. وبالرغم من أن المثال الذي تقدمه، والدرس المستفاد منها لا يمكن أن تدفع به إلى ظلال عتمه المتحف بعد. فقد توقف تطورها في بدايات الستينات. . كما أنَّ عنفُوان «الموجة الجديدة» في فرنسا أصبح أيضاً شيئاً من الماضي. . وكذلك كان مصير «السينما الجديدة» في

بريطانيا. حتى أعمال المخرجين الأمريكيين «المستقلين»، المعارضين لهوليود عاجزة أيضاً على أن تصل إلى ما كان يتوقع لها من

والادعاء بأن السياسة معادية للفن موضع اهتمام كبير في البلاد الرأسمالية، إما لحماية الفن من تأثير الله فكار التقدمية، أو للادعاء بأن الفن الفردي كامل الاستقلال والسيادة، ولا يمس أبداً. وعلى أية حال فمن المتناقضات المعاصرة الإصرار على أن الجهد الفني الحر والسياسة لا يتماشيان مع بعضهما البعض، مع أن البورجوازية تشجع تشجيعاً لم يسبق له مثيل، الفن الذي يتبع خطها السياسي بشكل صريح.

وغالباً ما تشهد هذه الأيام حالات تُستخدم فيها الأساليب الفنية للترغيب في سياسة رجعية أو تشويه أو تطويع سياسات تقدمية مع الاحتياجات الإيديولوجية للبورجوازية. «8 و نصف»

لجأت العديد من الجهات- شركات الإنتاج ووسائل الإعلام- إلى نشر تصورات جاهزة لكافة الأفلام التى تسلط الضوء على الواقعية الحقيقية، فزاد إنتاجها لنوعية الأفلام التي غالباً ما تصرف لإنتاجها ملايين فاحشة من الدولارات، لإبراز نوع من الواقعية الزائفة. لكن رغم دولاراتهم ووسائل إعلامهم فلم يستطيعوا أن يقفوا في وجه العديد من المخرجين والكتاب التقدميين، أمثال المخرج الفرنسي آلان رينيه Alin Resnais الذي و ... قدم بعد فيلميه «العام الماضي في مارين باند» و«موربيل» قدم «انتهت الحرب»،

الفيلم الذي أعطى صورة في غاية الدقة والصدق عن جميع الأخطار التي واجهها شيوعي إسباني في حركة المقاومة السرية والشجاعة التى أظهرها للوقوف بوجه أخطار الرأسمالية التي تمتلك الافا من الأقنعة المزيفة والمجملة. كما أنهم لم يستطيعوا أن يقفوا في وجه الأفلام العميقة والمعقدة ولا حتى تقيّمها موضوعياً. مثل فيلم «8 ونصف» لفيدريكو فلليني.

لكن مع هذا فعمل فيلم ليس فقط عملية إبداعية، ولكنه أيضاً مسألة مكلفة، تقوم فيها الأموال بإملاء شروطها، ولا يستطيع إلا مخرج غنى وجسور، أن يتغلب على منتج أو هيئة منّ المنتجين. وهكذا فلكي يصبح المخرجون مستقلين فإنهم يقومون بتمويل أفلامهم. ولكن حتى في هذه الحالة فليسوا مستقلين تماماً، فالمجتمع الغربي وسياسته تجعلهم مرتبطين بالموزعين، برجال البنوك وأجهزة الإعلام التي تستطيع قتل فيلم جيد، وإعلاء شأن فيلم تافه، لأن سيطرة رأس المال على الفن تتضح بشكل خاص في منع أفلام معينة وحجبها، وغير ذلك من العقوبات الإدارية والمالية. وهذه السيطرة يكون من الصعب تبينها- مما يجعلها أكثر خطراً-عندما تؤثر على العملية الإبداعية بالتأثير على عقل الفنان وفرض معايير بورجوازية على أسلوب التعبير عن الذات.

ولهذا فمن الهام للغاية نظرياً وتطبيقياً أن نوضح المقصود بمصطلح «سينما الشباك» وأن نميز بين الثقافة الشعبية التجارية، وبين التقافة الجماهيرية الأصلية، وهي الثقافة التي تصنع من أجل الشعب. وفي النهاية فكل فنان جدير بهذا الاسم سوف يسعى إلى تحقيق الألفة مع جماهير المشاهدين، على أسس فنية عالية حقاً. وعندما يتم له ذلك سيتحقق من الحقيقة القائلة: إن الفيلم الذي يُعرض مرات كثيرة لا تتناقص قيمته. وعلى العكس فإن شعبيته وتأثيره المتزايدين يؤديان إلى إضافة قيمة جديدة إليه.

هل اختفت الكتابة بالقلم؟

يزداد استخدام البشرية للحواسيب والأجهزة اللوحية والهواتف الذكية، فهل سنودع قريباً الكتابة اليدوية بالقلم؟

■ قاسیون

حسب أحد الاستطلاعات الحديثة، من أصل أكثر من 2000 شخص، هناك واحد من أصل ثلاثة لم يكتب شيئاً على الورق خلال 6 أشهر، مستخدماً الطباعة والكتابة على الحواسيب. تساءلت بعض المواقع الإلكترونية عن فوائد الحفاظ على الكتابة اليدوية على سبيل التشبث بفنون الكتابة القديمة كالخط العربي والرسوم التوضيحية وغيره، وتوصلت إحدى المقالات إلى نتيجة من أربع فوائد للكتابة باليد مقارنة بالكتابة على الحاسوب أو على الأجهزة اللوحية الحديثة بالنسبة لمنّ يفكر في وضع القلم على الورقة، والعودة للكتابة ولو أحياناً. الكتابة تساعد على التعلم: وحسب دراسة تعود إلى عام 2006، حول

تأثير الكتابة اليدوية والطباعة في القدرة على التعلم. توصلت الدراسة إلى أن الأطفال الذين تعلموا كتابة

الرسائل باليد كانوا أكثر قدرة على تذكر الحروف، والتعرف عليها أكثر ممن تعلموا الحروف عن طريق كتابتها على جهاز الحاسوب.

الكتابة تطلق شرارة الإبداع: إحدى الفوائد الجذابة للكتابة اليدوية، هي أنها تساعد على إطلاق ملكات الإبداع لدى الإنسان. فكثير من الكتاب المشهورين فضلوا الكتابة باليد في دفتر ملاحظات مجلد، حتى حينما أتيحت لهم فرصة استخدام الحاسوب، أو قبله الآلة الكاتبة، وقيل أيضاً إن فرانز كافكا

وإرنيست همنغواي فضلا الكتابة بالقلم على الكتابة بالآلة الكاتبة.

الكتابة تشحذ العقل: حسب أحد المواقع، يمكن أن تكون الكتابة سبباً في الحفاظ على القدرة المعرفية مع التَّقدم في السن، كما أن ممارسة فن الخط تعزز الأداء المعرفي.

الخط يحسن مهارات حل المشكلات: إن عملية الكتابة، والعمل الدائم على إتَّقان فن الخط، يمكن أن يساعدا على حل المشكلات، فكثيرون يجدون في الكتابة وسيلة لتوضيح الارتباك،

وسبر أغوار بعض القضايا المعقدة، من خلال الكتابة، أو ربما من خلال رسوم وخطوط وأشكال توضيحية، مما يسهل الوصول إلى الحلول.

الكتابة تساعد على الاسترخاء الذهني: في عالم يتحرك بسرعة البرق، قُد يكون إيجاد وقت للجلوس والكتابة أمراً مزعجاً. إلا أن استخدام الكتابة وسيلة لاسترخاء الذهن واستراحة العقل. فالكتابة تجبرنا على الإبطاء قليلاً، والصبر والتروي والمزيد من

أخبار ثقافية



اكتشاف نباتات جديدة

اكتشف باحثون صينيون نوعاً جديداً من نبات الزراوند في مدينة ونشان بمقاطعة يوننان جنوب غربى الصين، بالاشتراك مع فريق بحث من معهد كونمينغ لعلوم النبات التابع للأكاديمية الصينية للعلوم والمحمية الطبيعية المحلية. وسميت على اسم المدينة التي اكتشفت فيها. وحتى الأن، تم العثور على موقعين فقط تتوزع فيهما أنواع النبات في مقاطعة يوننان جنوب غربي البلاد. وعادة ما يستخدم السكان ذلَّك النبات في الطب الشعبي لعلاج آلام المعدة. وتم نشر نتائج البحث والاكتشاف في مجلة تايوانيا.



800 مليون أمى في العالم

أعلنت هيئة الأمم المتحدة عبر موقعها الرسمي، أن عدد الأميين في العالم بلغ قرابة 800 مليون أمي، أغلبهم من النساء البالغات. وأشارت المنظمة إلى أن نحو 260 مليون طفل، تتراوح أعمارهم بين 6 و17 عاماً، لا يذهبون إلى المدارس. ودعت الجمعية العامة للأمم المتحدة الحكومات في جميع أنحاء العالم إلى إيلاء المزيد من الاهتمام لقطاع التعليم لضّمان الحصول على التعليم الابتدائي والثانوي المجانى والجيد للجميع، فضلاً عن التعليم المهنى والفني الشامل وبأسعار معقولة وشاملة.

كانوا وكنا



كانت ناحية عامودا واحدة من المراكز النشطة للحركة الفلاحية في سورية، حيث انتخب الفلاحون لجانهم ومجالسهم مباشرة، وتولوا مهمة إدارة القرى وتوزيع الأرض على الفلاحين في خمسينات القرن العشرين. كما شارك سكان عامودا في المقاومة الشعبية ضد الحشود التركية عام 1957، وهي المدينة التي قدمت المئات من أطفالها قرباناً للثورة الجزائرية في الحادثة المعروفة بحريق سينما عامودا. في الصورة: بلدة عامودا عام 1957.

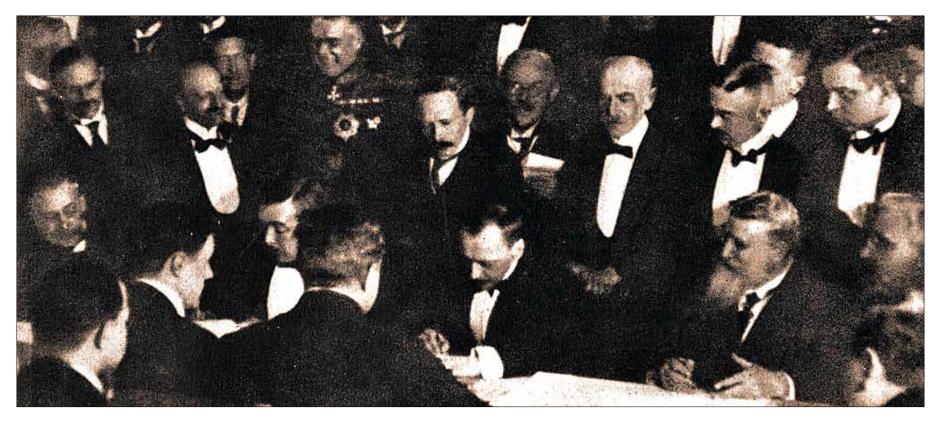
للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

0999212404	حمدالله ابراهيم	الحسكة	0999725141	صلاح معنا	طرطوس	0944484795	محمد عادل اللحام	دمشق وريفها	الهاتف	الاسم	المحافظة
0933796639	جمال عبدو	حلب	0933763888	أنور أبوحامضة	حماة	0933145891	محمد زهري زهرة	حمص	0968844820	خالد الشرع	درعا
0945817112	محمد فياض	الرقة	0932801133	زهير المشعان	دير الزور	0988386581	صلاح طراف	اللاذقية	0952769397	هاني خيزران	السويداء

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2020/01/26» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2020/12/18 قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03



تطوّر الحلول السياسية عبر التاريخ



في الأعمال

الكلاسيكيت

القديمة ربط

اليونانيون بين

«الحك السياسي»

و«التغيير أو حك

العالقت»

القضايا والمشاكك

للفلسفة البونانية

ليس كنيزك هبط من السماء إلى الأرض، وإنما كشمعة اشتعلت لتبدد الظلام، اشتعلت من الواقع السياسي والاقتصادي الاجتماعي، ومن حاجات الناس وضرورات التاريخ.

■ تايه الجمعة

تبلورت شمعة الحل السياسي منذ التاريخ القديم للبشرية، ليس التاريخ الموغل في القدم، وإنما منذ ظهور المجمعات الطبقية، وقطع «الحل السياسي» أشواطاً تاريخية طويلة، عابراً مختلف التشكيلات الاقتصادية الاجتماعية وصولاً إلى القرن الواحد والعشرين. قد يبدو للوهلة الأولى بأنه حل صعب، أو لا يقبل التطبيق، لكنه ينتهي بالتطبيق لأن الواقع يتطلب ذلك. والحل السياسي ظاهرة تاريخية لها بداية ونهاية، ومرتبطة بفكرة التعاون وردع الحرب أو

الفلسفة اليونانية

فى الأعمال الكلاسيكية للفلسفة اليونانية القَّديمة، ربط اليونانيون بين «الحل السياسي» و«التغيير أو حل القضايا والمشاكل العالقة» دون أن يقولوا ذلك بشكل مباشر حسب ويل ديورانت وهو أخر

الموسوعيين المعروفين للفلسفة البرجوازية في القرن العشرين، وأمضى مع زوجته أريل ديورانت أكثر من 40 عاماً في تأليف مجلدات «قصة الحضارة» بين عامى 1935–1975. يقول ديورانت في الفصل الأول من «قصة الفلسفة» وفي قسم «الحل السياسي» ص 44-52، إن القلاسفة اليونانيين قد دعوا إلى «التربية المشاعية» لحكام الدولة، وفي ذلك

خلاصهم ونجاتهم ونجاة الدولة. كما دعوا إلى تأسيس «تنظيمات خاصة» تمنع حكام الدولة من استغلال المناصب وجمع الثروات مؤكدين على ضرورة تقديم مصالح الشعب على المصلحة الخاصة، وضرورة إقامة «نظام شيوعي/الكلام لديورانت» بين حكام الدولة وحماتها رغم شراهة حُكام الدول في جمع الثروات.

يبدو تطبيق هذا الكلام ضرباً من الخيال بالنسبة إلى الفترة الواقعة بين القرنين الخامس والثانى قبل الميلاد لأنه كلام يناسب القرن الواحد والعشرين، ولكنه أفضل تعبير عن محاولات واقتراحات «الحل

التاريخ العربي الإسلامي

عرف التاريخ العربي والإسلامي أمثلة عديدة على الحل السياسي للقضايا الكبيرة والصغيرة في الكثير من المحطات التاريخية، ولكنه لم يعرقه كمصطلح.

السياسى» عند فلاسفة ديمقراطية عصر

على سبيل المثال، هناك «صلح الحديبية» من جهة، عندما عقد الرسول صلحاً مع قريش عام 627 م، ومن جهة أخرى هناك «سقيفة بني ساعدة» التي كانت أشبه باجتماع للأحزاب السياسية المتصارعة للتوافق على اختيار خليفة الرسول عام 632م، إضافة إلى مجالس الصلح القبلية التي كانت تنهي الحروب والقتال، ويمتلئ التاريخ العربي والإسلامي بالعديد من الأمثلة المشابهة.

المرحلة الرأسمالية

فى العصر الرأسمالي، وعلى سبيل المثال، وقُّع البلاشفةُ «صلحُ بريست»، وكان ذلك ضُرورياً لضمان «السلم»، ولضمان استمرار الثورة. وكان الحل السياسي هو الحل الذي تنتهى عبره الحروب على الطَّاولة، وليس في

الخنادق وجبهات القتال.

كتب الباحث السويسري جان جاك بيبيل: «لم يكن بين الخمسة آلاف وخمسمئة سنة الأخيرة سوى 292 سنة سلام، ووقعت حوالي 15 ألف حرب هلك فيها الكثير من البشر». وقّد عرفت البشرية خلال عصر الإمبريالية سلسلة من الحروب والمأسى، راح ضحيتها الملايين من البشر ودمرت موارد وقيما بشرية وحضارية كثيرة، وقد هلك في الحربين العالميتين الأولى والثَّانية أكثر من 70 مليون إنسان.

اليوم، وفي القرن الواحد والعشرين، يشاهد الناس كيف تنحت الحلول السياسية للحروب الحالية في العديد من البلدان، بل وبعض تلك الحروب تعود إلى القرن الماضي، ولن نخوض في الجانب السياسي من الموضوع. أما الجانب التاريخي للحل السياسي كظاهرة، وضمناً الحل السياسي للأزمة السورية، كانت جريدة قاسيون أول من استخدمه كمصطلح عام 2005، عند تسارع السياسات الليبرالية في سورية، أما روحه، فهي موجودة على صفحات الجريدة منذ اعتماد الحل العسكري من قبل الإمبريالية بعد حربي أفغانستان والعراق، ولم يعد الموضوع يقتصر على سورية فقط، بل يشمل العديد من البلدان حول العالم.

5000 ك.س للمؤسسات والجمات العامة والخاصة

الشتراك السنوي للأفراد **2010 مُ**يمة الاشتراك السنوي للأفراد

حزب الإرادة الشعبية

🗨 كرامة الوطن والمواطن فوق كك اعتبار

اطلاق حملة الاشتراكات السنوية















